الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٧٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاث عشر ـ العقد الاستثنائي الثالث

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة العاشرة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع عشر من تموز سنة ١٩٧٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق مشروع قانون باجازة جباية الواردات وصرف النفقات اعتبارا من شهر تموز ١٩٧٥ حتى تصديق الموازنة.

٢ ـ تصديق مشروع القانون بقطع حساب الموازنة العامة لعام ١٩٧٣ الوارد بالمرسوم رقم ٩٢٠٢.

٣ ـ تصديق مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٩٩٧٤ بنقل اعتماد من بند الى بند في موازنة وزارة الزراعة لعام ١٩٧٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة العشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٧ تموز ١٩٧٥ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

تغيب السادة: فريد جبران، سورين خان اميريان، راشد الخوري، جميل كبي، كاظم الخليل، الياس الخازن، ناظم القادري، بهيج تقي الدين، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، عزيز عون، باخوس حكيم، عبد المولى امهز، طوني فرنجيه، مرشد الصمد، موريس فاضل، حسن الميس، سليم الداوود، طارق حبشي،

واعتذر السادة: رشيد الصلح، امين الحافظ، توفيق عساف، ارا يراونيان، محمد يوسف بيضون، رفيق شاهين، حسين الحسيني، نزيه البزري، فؤاد الطحيني، اميل روحانا صقر، سليم المعلوف،

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء الامير مجيد ارسلان، وعادل عسيران.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين

المتغيبون، تتل اسماؤهم

ـ تليت ـ

الرئيس: المعتذرون، تتل اسماؤهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ تليت ـ

الرئيس: يتل مشروع القانون الذي يجيز للحكومة جباية الواردات وفق القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون التالي:

مادة وحيدة: اجيز للحكومة اعتبارا من اول تموز ١٩٧٥ ولحين تصديق الموازنة جباية الواردات كما في السابق، وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية ويعمل بهذا القانون اعتبارا من اول تموز سنة ١٩٧٥

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر، من يوافق عليها يرفع يده

ـ أكثرية ـ

الرئيس: اعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر.

المادة الوحيدة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده

ـ أكثرية ـ

قبلت المادة الوحيدة.

الرئيس: القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرة النواب باسمائهم ـ اجماع.

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

حضرة الزملاء.

بما ان مقرر اللجنة المالية غائب خارج البلاد، وقد وزع تقريره عليكم، نطلب ان يدرج هذا التقرير بكامله في محضر الجلسة، ونرجو من حضرة رئيس اللجنة المالية ان يلخصه لنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، بادىء ذي بدء، لا بد لي الا ان اتوجه باسم اللجنة المالية، واني على ثقة بأن المجلس الكريم سيشاركني في هذا الموضوع، اتوجه بالشكر الى مقرر اللجنة المالية وهو غائب على هذا التقرير المدروس والموضوعي، والذي، يعطي فكرة واضحة عن مشروع موازنة ١٩٧٥. لذلك قبل ان ابدأ واحاول تلخيص هذا التقرير واعطاء فكرة عن موازنة ١٩٧٥، لا بد لي من ان اشكر المقرر الاستاذ محمد يوسف بيضون لهذا العمل الكامل الذي قام به.

دولة الرئيس: مشروع موازنة ١٩٧٥ أرسل الى هذا المجلس ولاول مرة في تاريخ الموازنات بدون توازن في جزئية الاول والثاني، وبرغم عدم التوازن الذي كان في الاصل ١٢٠ مليون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليرة، وطرأت زيادات على النفقات اثناء درس مشروع الموازنة في اللجنة المالية منها ٢٠ مليون ليرة، بحيث اصبح المبلغ غير المتوازن، ١٤١ مليون ليرة. العشرون مليونا التي زيدت في اللجنة المالية مفصلة كما يلي:

١٣ مليون تتعلق بقرار اتخذ في مجلس الوزراء باعطاء شهر كامل للموقتين.

وزيادة للطرقات الرئيسية والثانوية حوالي ٦ ملايين،

ومليونان لمختلف ادارات الدولة.

وكل ذلك أقر في اللجنة المالية، وفقا لقانون المحاسبة والاصول المتبعة وبناء لقرارات مجلس الوزراء.

الاسباب التي دعت الى ان يكون المشروع غير متوازن اصبحت معلومة، تتعلق بالسياسة السكرية التي اتبعت. ولاول مرة رأت وزارة المالية، طالما هذا المبلغ اصبح نفقات مستمرة غير طارئة، اصبح من الواجب ان تلحظ في الموازنة، وهذا مبدأ سليم، ان تضعها في الموازنة وتحاول توازنها وقيمتها ١٧٢ مليون ليرة. فتكاليف دعم القمح كانت ١١٠ ملايين والسكر ٨٠ مليونا يعني ١٩١ مليون ليرة تقريبا، وهذا كان عندما وضعوا مشروع ١٩٧٥. يعني نحن نعتبر بأن الموازنة وضعت في تشرين ١٩٧٤ وعندما لحظ هذا الشيء في تشرين سنة ١٩٧٤. نلحظ ١١٠ ملايين لمكتب القمح و ٨١ مليون ليرة للسكر. يعني ما يوازي ١٩١ مليون ليرة. اخذوا مقابلها مساهمة من واردات الموازنة في وزارة الاقتصاد ١٧٢ مليون ليرة، لانه كان يوجد في السابق ١٢ مليون ليرة. وكان يقتضي ايجاد ١٧٢ مليون ليرة حتى يوازنوا سياسة الدعم. طبعا وزارة المالية وفقا للاصول اعتبرت، لكي يحصل التوازن، ان الدولة بحاجة الى واردات، وان الواردات بحاجة الى قوانين ضرائبية. فارسلت المالية مع مشروع الموازنة خمسة او ستة مشاريع واعتبرت بانها جزء لا يتجزا من الموازنة اذا اردنا ان نقرر الموازنة كما ارسلت الينا، بالنتيجة مفروض على المجلس ان يقر المشاريع الضرائبية، والا تصبح الموازنة غير موازنة وبالنتيجة سيضطر المجلس ان يجري تشحيلا لها، فجربنا التشحيل في اللجنة في الجزئين الاول والثاني فوجدنا ان ذلك مستحيل في الجزء الاول لوجود رواتب موظفين وايجارات ومساهمات مفروضة في قوانين ووجدنا الجزء الثاني المخصص للمشاريع الانشائية ضعيف جدا، الا اذا رغبت الدولة ان توقف عجلة الانماء فيها. لست ادري اذا كانت المصلحة اللبنانية قادرة على هذا الشيء. لذلك ارسلت الحكومة اربعة مشاريع قوانين كافية في نظرها لكي توازي المبلغ.

اولا: صدر عن الحكومة السابقة مرسوم تعديل التعرفة الجمركية. بنظرهم يعطي ٤٠ مليون ليرة. وعلى سبيل التذكير في شهر شباط صدر هذا القرار يفرض تعرفة على السلع التي تاتي الى

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لبنان، على ضوء تقديرات المالية هذا القرار يدر على الخزينة ٤٠ مليةن ليرة. هذا المشروع نفذ لانه لا يستوجب قوانين. بعدئذ الرسوم على الات الفليبرز. المشروع كان موجود لدينا في اللجنة اقريناه وارسلناه الى المجلس وهو يعطي مليونين حسب تقديراتهم. وانا براي انه يدر على الخزينة حوالي المليون ليرة ونصف ليرة. هذه هي تقديراتي ولا يوجد عندي فكرة واضحة حول هذا الموضوع.

يوجد قانون ضريبة الدخل. هذا يتعلق بنعدلات وتنزيلات، يعطي ٢٠ مليون ليرة اقر في اللجنة المالية وارسل الى المجلس، وهو تعديل لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤، ويتعلق بضريبة الدخل، لا يفرض ضريبة جديدة بل هو تعديل على بعض المعدلات. واعتقد انها ليست كبيرة النسب والمبلغ لا يكون كبيرا وربما حوالي الخمسة عشر مليون ليرة.

ان تقديراتنا ان موازنة العام الماضي كانت ١٠٥ وهذه السنة ١٢٥ مليون ليرة وانا اقول هذا المبلغ الضئيل جدا على بلد دخله القومي حوالي ٨ مليارات.

وسنعود الى موضوع ضريبة الدخل.

اصوات ـ جباية ـ

رينه معوض: لا ـ تحقق ـ خلاف الجباية يعني انك مديون بمئة ليرة، ولا تحصل منك في الوقت الحاضر.

اما التحقيق فيستوجب دراسة القوانين من جديد وتعيين عدد اكبر من المراقبين وقد باشرت وزارة المالية في هذا الموضوع. وطبعا الدكتور خليل سالم استعان بمؤسسات عالمية. والموضوع سائر ولكن. يقتصر على عدد قليل من المراقبين. فهناك مراقب واحد لكل ١٢٠٠ مكلف فماذا يستطيع ان يعمل هذا المراقب.

ان المراقب المالي يا دكتور البير منصور يتطلب خبرة وعلما اليوم ولا يتم تخريجه قبل سنتين او ثلاث.

الرئيس: حضرة الزملاء.

نحن لا نناقش موضوعا علميا اننا نسعى الى شرح عن الموازنة الحالية كما هي الان وكما هم المراقبون الان والاجهزة.

رينه معوض: ان مشروع الطابع المالي ارسل ايضا الى المجلس من اللجنة المالية كذلك هذا قانون جديد. وساعطيكم فكرة عن هذه القوانين، وبعدئذ يناقشها المجلس ويصدقها ونحن كلجنة مالية وافقنا على هذه المشاريع واصبحت الان في تصرف المجلس، ونحن كلجنة مالية اقريناها ويعود للرئاسة امر ادراجها على جدول الاعمال.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: القوانين التي من شانها اقامة التوازن ارسلت مؤخرا.

رينه معوض: بعدئذ يوجد قانون الضريبة العقارية. قانون ارباح العقارات. هذا القانون ارسل من حكومة اولية على ايام الرئيس تقي الدين الصلح واستردته حكومة لاحقة ووضع مشروع ثان اقر في مجلس الوزراء. ولم يرسل الى مجلس النواب ـ اقر هذا المشروع قبل مجيء دولة الرئيس رشيد كرامي ولم يرسل بعد. وقد يكون في طريقه الى المجلس.

هذه القوانين، براي وزارة المالية، قد توازن مشروع موازنة عام ١٩٧٥ كما وضع في حينه في تشرين سنة ١٩٧٤ وهذه المشاريع تحتاج بالطبع الى دراسة وافية.

الان ما هي السياسة السكرية نتيجة الاعمال ونتيجة انخفاض الاسعار، ونتيجة السياسة التي قام بها معالي وزير الاقتصاد السابق، السيد عباس خلف. ماذا اعطت من نتائج عملية. على اعتبار انه حصر سياسة الدعم بالمستهلك وبالبطاقة التموينية وماذا كانت نتيجتها بالاسعار العالمية التي نزلت بشكل ملحوظ جدا وماذا اعطت من نتائج.

انا اعتقد ان السعر نزل لاسباب عالمية كما انه طلع لاسباب عالمية. قلت في بادئ الامر عدم التوازن هو ١٢٠ مليون ليرة. ومشاريع القوانين المرسلة من الممكن ان تسد العجز مع التخفيض الذي طرا على سعر السكر والقمح.

هناك قسم تم شراؤه سنة ١٩٧٤ بالاسعار المرتفعة. يوجد قسم اخر قد يكون حتى الان لم يتم شراءه، نحن لا نستطيع ان نبت بها الان. والدكتور خليل سالم طلب من مكتب القمح البارحة ان يعطيه فكرة حول هذا الموضوع. ويجوز ان يكون ققد احضرها لنا. ليعطينا فكرة حول هبوط الاسعار،

ان القمح كان ملحوظ له في مشروع موازنة ١٩٧٥، ١١٠ ملايين ليرة. الفرق تدفعه الحكومة حسب ارتفاع او تدني الاسعار. بدل ١١٠ ملايين ٥٣ مليون ليرة. السكر ٧١ مليون بدل ٨٠ مليونا. السبب هو ارتباطهم بالاسعار المرتفعة.

يوجد لدي تقرير مفصل عن عملية الشراء من كوبا ومن تشيكوسلوفاكيا. الوحيدون الذين امنوا البلاد بالمادة السكرية لان التجار الفرديين كانت الدولة ترتبط معهم وعند اللزوم يهربون.

اصبح المبلغ اذا ١٢٤ مليون ليرة بدل ١٨٠ مليون ليرة. لكن ظهرت ظاهرة ثانية ولا دخل لنا فيها وهي الجمرك. بسبب الاحداث خلال الثلاثة اشهر الماضية اذا قارناهم بالثلاثة اشهر عن السنة الماضية والتي على اساسها وضعوا تقديرات الجمرك، يوجد نقص حوالي ٤٠ مليون ليرة.

انا مؤمن ان هذا النقص الذي طرأ من الممكن استعادته لانه مؤمن في المرفا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

انا اقول بسبب تدني الاسعار مع المشاريع القوانين التي نوهت عنها يوجد خسارة تقدر ٥٦ مليون ليرة.

ان عقود الايجارات عند صدور الموازنة تنفذ. المعاشات لا تقبض الا على اساس القاعدة الاثني عشرية. وبعدئذ المشاريع موجودة في المجلس تنفذ ولو اخذت مدة سنة. لكن المفروض ان نعتبر ان المبالغ موجودة لانه يوجد اعتمادات مدورة تقدر ب ٨٠٠ مليون ليرة.

هذا هو وضع الموازنة كما هو وعلى حقيقته. واتركونا نستخلص موضوعا مهما من كل هذه القضايا.

بامكاننا ان نوازن هذه الموازنة كما هي، ولكن من الواجب ان تضعوا في افكاركم عند وضع مشروع موازنة ١٩٧٦ مواضيع ثلاثة لا بد منها ولا يمكن ان يتغاضى عنها لبنان ولا الحكومة ولا المجلس ولا أي مسؤول والمواضيع الثلاثة هي التالية.

اثنان متلازمان مع بعضهما بعضا والاخر لا مفر منه.

مشاريع اجتماعية بالعمق وتتناول المناطق المحرومة والفئات المحرومة ولا بد منها ولن يكون استقرار في لبنان ولا وحدة في لبنان دون تنفيذ السياسة الاجتماعية.

والى جانبها ومتلازمة معها، تقوية المؤسسة الوطنية وهي الجيش اللبناني بحيث ان اقرار خدمة العلم، لا بد منه، ولا مفر منه. ويتطلب من الاموال حسب التقيرات في هذا المجلس، لاول سنة ١٧٠ مليونا ومتوسط العشر سنوات ١٢٠ مليون ليرة بالسنة.

اعتبر ان هذين الموضوعين متلازمان:

تقوية الجيش المؤسسة الوطنية، تقويتها باقرار خدمة العلم.

والسياسة الاجتماعية. ولا اعتقد ان بامكانكم الفرار منهما والتهرب منهما حكومة ومجلسا.

والموضوع الثالث هو موضوع البترول.

موضوع البترول، هو اننا اشرفنا على نهاية الاتفاقيات التي ابرمتها حكومة لبنان مع العراق وقصة المدريكو.

والمدريكو عوضا عن ان تعطينا ستة ملايين طن بترول لحسابنا فهي تاخذ الستة ملايين لحسابنا من السعودية اليوم. واتفاقية نفط العراق قد انتهت وستواجه في اخر سنة ١٩٧٥ موضوعا جديدا. اما ما هي كميته وما هي امكانيته فتعود لبراعة المفاوض اللبناني، فمهما كان المفاوض اللبناني بارعا ومهما كان بامكانه التجربة في ان يخفف عن كاهل الخزينة فلا بد بالنتيجة من تحمل اعباء باهظة توازي اربعماية او خمسماية مليون ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، عندما نسال عن المسؤول، لا يمكننا ان نحمل المسؤولية الحكومة وحدها فالمجلس والحكومة واحد في هذه المواضيع لانها مواضيع منها وطنية ومنها لا بد منها. فلا يمكننا القول بان الحكومة وحدها المسؤولة ولا المجلس مسؤول، بل يجب التعاون الوثيق بين المجلس والحكومة وبكل صراحة، المشكلة قادمة على ابواب انتخابات نيابية، فبالانتخابات النيابية يخشى النائب ان يقدم على سياسة مالية تستلزمها المشاريع بدافع انتخابات.

الرئيس: حضرة النائب المحترم، ارجو العودة الى الواقع الذي نحن فيه الان، نحن في موازنة سنة ١٩٧٥، وتوجد عدة احتمالات كثيرة سنة ١٩٧٦.

رينه معوض: متابعا، دولة الرئيس قلت الامور الثلاثة وازيد عليها المئة مليون ليرة للموظفين التي اقرت في مجلس الوزراء. ومشروع القانون لرسل الى المجلس او هو قيد الارسال، وله مفعول رجعي لاول السنة هذا الوضع الذي ستواجهه الدولة اللبنانية درجات الموظفين ـ وذلك لنعطي فكرة واضحة.

دولة الرئيس، هذا الواقع الحقيقي لموازنة سنة ١٩٧٥، هذه هي اعباء الدولة الاعباء الاتية والاعباء المرتقبة ولكن بوقت قريب. علينا تجاه هذه الاعباء الضخمة ان نعد العدة لها وان نقيم سياستنا المالية على ضوئها لكي تكون لنا سياسة مالية سليمة يمكن ان تقوم بالتطور والانماء والقضايا الوطنية التي لا مفر منها. وشكرا لكم.

الرئيس: حضرة الزملاء، وردت الى الرئاسة عريضة موقعة من النواب السادة: بطرس حرب، اوغست باخوس، سليمان العلي، خاتشيك بابكيان، عبد المولى امهز، ميشال ساسين، رفيق شاهين، باخوس حكيم، حميد دكروب، انور الصباح، ملكون ابلغتيان، حسين منصور، الدكتور انترانيك مانوكيان، سليم الداوود، شفيق بدر، جوزيف سكاف، عثمان الدنا، الياس الهراوي، ميشال معلولي، عبد اللطيف بيضون، بيار حلو، الدكتور هاشم الحسيني، والاب سمعان الدوهي، تقول

«لما كان اقرار مشؤووع موازنة سنة ١٩٧٥ قد تاخر لاسباب وظروف قاهرة مرت بالبلاد، ولما كان من شان مزيد من التاخير ان يلحق اضرار بالغة بالمصلحة العامة. لذلك نرى درجا على سابقتين اعتمدها المجلس النيابي، ان يصار الى التصديق على مشروع الموازنة بمادة وحيدة مع التعديلات التي اقرتها اللجنة المالية:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

تقرير مقرر لجنة المالية والموازنة

دولة الرئيس،

حضرة الزملاء المحترمين

ـ تمهيد ـ

احالت الحكومة السابقة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٥ بموجب المرسوم رقم ٨٩٦١ تاريخ اول تشرين الاول ١٩٧٤. وقد ادت استقالة تلك الحكومة وما اعقبها من فترة استشارات وتكليف وتاليف لحكومة جديدة الى استحالة البدء بدرس المشروع في اللجنة قبل تاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٧٤ وهو تاريخ الجلسة الاولى لاجتماعاتها بهذا الخصوص ومنذ ذلك الوقت وحتى ١٠/ ٠٣/ ١٩٧٥ عقدت اللجنة خمسة وعشرين اجتماعا ثم توقفت بانتظار احالة مشروع القانون الرامي الى فرض ضريبة على الارباح العقارية والذي وصفته الحكومة بانه اهم المشاريع الضرائبية التي احالتها الى المجلس لاقرارها مع مشروع الموازنة العامة تامينا للتوازن بين اعتماداتها المفتوحة في جزئيها الاول والثاني من النفقات

من جهة، والجزء الاول من الواردات من جهة اخرى، كما سيتبين لكم فيما بعد.

ايها السادة،

لا بد لي من ان الفتكم الى انه للمرة الاولى يعرض على المجلس النيابي الكريم مشروع موازنة عامة لا تتوازن فيه ارقام نفقاته الملحوظة في جزئيه الاول والثاني مع ارقام ايراداته العادية المقدرة في الجزء الاول من وارداته.

لقد بلغت ارقام مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥، في قسم النفقات، وكما احالته الحكومة / ١,٦٠٧,٧٧٥,٠٠٠/ ليرة لبنانية موزعة على الاجزاء كما يلي:

ـ الجزء الاول: ١,١٣١,٠١٣,٨٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الثاني: ٢٤٢,٨٥٨,٢٠٠ ل.ل.

مجموع الجزئين: ١,٣٧٣,٨٧٢,٠٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الثالث: ٢٣٣,٩٠٣,٠٠٠ ل.ل.

مجموع النفقات: ١,٦٠٧,٧٧٥,٠٠٠ ل.ل.

وبلغت ارقام الايرادات العادية، في المشروع المحال من الحكومة، / ١,٢٥٢,٨٧٢,٠٠٠ ليرة لبنانية.

أي بفرق بين النفقات الجزئين الاول والثاني والايرادات العادية مقداره:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ نفقات: ١,٣٧٣,٨٧٢,٠٠٠ ل.ل.

ـ ايرادات: ١,٢٥٢,٨٧٢,٠٠٠ ل.ل.

ـ الفرق: ١٢١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وتامينا لتغطية هذا الفرق في مشروع موازنة ١٩٧٥، وتوافقا مع الاصول المالية واحكام قانون المحاسبة العمومية القاضية بتغطية نفقات الجزئين الاول والثاني بكاملها بايرادات عادية، فقد عملت الحكومة الى احداث ايرادات جديدة، قدرت حاصلاتها ب/ ٨١/ مليون ليرة لبنانية، والى اعادة النظر بهدف تنزيل / ٤٠/ مليون ليرة من الخسارة المرتقبة البالغة / ٨٠/ مليون ليرة لبنانية.

اما مشاريع القوانين تلك فهي:

ـ ١ ـ مشروع قانون تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٠٦/١٢ (ضريبة الدخل).

ـ ٢ ـ مشروع قانون باحداث ضريبة على الزيادة في قيمة العقارات والاملاك القابلة للبناء.

ـ ٣ ـ مشروع قانون بفرض رسم على الات الفليبرز.

ـ ٤ ـ مشروع قانون بتعديل احكام قانون السير.

وقد اشارت الحكومة الى ان هناك تلازما بين مشاريع القوانين المذكورة ومشروع موازنة ١٩٧٥ معتبرة انه في حال عدم اقرار هذه المشاريع يترتب اعادة النظر في نفقات الجزئين الاول والثاني بحيث يتم تنزيل / ٨١/ مليون ليرة من النفقات.

ايها السادة،

اذا كان ما ذكر من ارقام هو ما ورد في مشروع الموازنة المحال من الحكومة فان ما انتهى اليه الامر منها في اللجنة بموافقة الحكومة وتبعا للاصول، قد تجاوزها بكثير، بحيث بلغت اعتماداتها كما يلي:

ـ الجزء الاول: ١,١٤٨,٨٠٧,٠٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الثاني: ٢٤٩,١٣٢,٥٠٠ ل.ل.

مجموع الجزئين: ١,٣٩٧,٩٣٩,٥٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الثالث: ٢٣٨,٩٠٣,٠٠٠ ل.ل.

مجموع النفقات: ١,٦٣٦,٨٤٢,٥٠٠ ل.ل.

وبلغت وارداتها المقدرة كما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مجموع النفقات: ١,٦٣٦,٨٤٢,٥٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الاول (واردات مالية) ـ ١,٢٥٧,٨٧٢,٠٠٠ ل.ل.

ـ الجزء الثاني (واردات استثنائية) ـ ٢٣٨,٩٠٣,٠٠٠ ل.ل.

مجموع الواردات: ١,٤٩٦,٧٧٥,٠٠٠ ل.ل.

أي بفرق بين نفقات الجزئين الاول والثاني والايرادات العادية يبلغ كما يلي:

ـ نفقات ١,٣٩٧,٩٣٩,٥٠٠ ل.ل.

ـ ايرادات ١,٢٥٧,٨٧٢,٠٠٠ ل.ل.

الفرق ١٤٠,٠٦٧,٥٠٠ ل.ل.

ان اللجنة، بعد ان انتظرت اكثر من شهر دون ان تتسلم مشروع قانون الضريبة على الارباح العقارية ترى انه لم يعد بالامكان الانتظار مزيدا وهي لذلك ترفع تقريرها هذا حول مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ والموازنات الملحقة به الى المجلس النيابي الكريم لافتة النظر الى ان ما اقرته من مشاريع قوانين ترمي الى احداث ايرادات جديدة لا تكفي لتامين تغطية الفرق المبين اعلاه والبالغ الموازنة في القسم المخصص لها.

ايها السادة:

ان تقريرنا هذا يقسم الى شقين:

ـ الاول: ويتناول مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما اقرتها لجنة المال والموازنة،

ـ والثاني: ويتناول الملاحظات العامة على مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة ثم التوصيات التي اتخذتها اللجنة خلال اجتماعاتها العديدة.

الشق الاول من التقرير: الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة عام ١٩٧٥ /٢,٠١٤,٧٤٢,٥٠٠/ ليرة لبنانية مقابل /١,٣٨٥,٢٩٥,٠٠٠/ لموازنة عام ١٩٧٤، أي بزيادة مقدارها /٦٢٩,٤٤٧,٥٠٠/ او ما يوازي نسبته ٤٥,٤٤ بالمئة.

تتوزع اعتمادات هذا المشروع بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة كما يلي:

ـ الموازنة العامة: الاجزاء الثلاثة: ١,٦٣٦,٨٤٢,٥٠٠ ل.ل.

ـ الموازنات الملحقة:

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف: ١٢٨,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل.

موازنة مديرية اليانصيب الوطني: ٥٣,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل.

موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري: ١٩٥,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

المجموع ٢,٠١٤,٧٤٢,٥٠٠ ل.ل.

سنتناول تباعا هذين القسمين، بنفقاتهما وواردتهما، ونختتمهما بقسم ثالث حول مشروع موازنة ١٩٧٥، كما عدلته اللجنة.

القسم الاول: الموازنة العامة

اولا ـ نفقات الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة.

- بلغت ارقام الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة / ١,٦٣٦,٨٤٢,٥٠٠/ ل.ل. مقابل / ١,٢٢٥,٠٢٥,٠٠٠/ ل.ل. لموازنة ١٩٧٤، أي بزيادة / ٤١١,٨١٧,٥٠٠/ ل.ل. او ما يوازي نسبته ٣٣,٦٢ بالمئة.
- توزعت اعتمادات الموازنة العامة على كل من الاجزاء الثلاثة، بالمقارنة مع موازنة ١٩٧٤ على الوجه التالي:

الجزء	١٩٧٥	١٩٧٤	الفرق	نسبة التغيير
الجزء الاول	١,١٤٨,٨٠٧,٠٠٠	٨٣٥,٦٣٧,٣٠٠	٣١٣,١٦٩,٧٠٠	٣٧,٤٨
الجزء الثاني	٢٤٩,١٣٢,٥٠٠	١٧٥,٨٦٢,٧٠٠	٧٣,٢٦٩,٨٠٠	٤١,٦٦
	١,٣٩٧,٩٣٩,٥٠٠	١,٠١١,٥٠٠,٠٠٠	٣٨٦,٤٣٩,٥٠٠	٣٨,٢٠
الجزء الثالث	٢٣٨,٩٠٣,٠٠٠	٢١٣,٥٢٥,٠٠٠	٢٥,٣٧٨,٠٠٠	١١,٨٨
المجموع	١,٦٣٦,٨٤٢,٥٠٠	١,٢٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٤١١,٨١٧,٥٠٠	٣٣,٦٢

من هذا الدول يتبين:

- ان اعتمادات الجزء الاول من مشروع موازنة عام ١٩٧٥ قد زادت عن اعتمادات الجزء الاول لموازنة عام ١٩٧٤ بما مقداره / ٣١٣,١٦٩,٧٠٠/ ل.ل. أي ما نسبته ٣٧,٤٨ بالمائة.

وان اعتمادات الجزء الثاني، بالمقارنة ذاتها، قد زادت / ٧٣,٢٦٩,٨٠٠/ ل.ل. أي ما نسبته ٤١,٦٦ بالمائة.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

- وان اعتمادات الجزء الثالث كذلك، قد زادت / ٢٥,٣٧٨,٠٠٠/ ل.ل. أي ما نسبته ١١,٨٨ بالمئة.

فاي من بنود هذه الاجزاء او ابوابها قد لحقته الزيادات الانفة الذكر؟ وما هو تفسيرها؟ هذا ما سنتبينه، من استعراضنا تباعا لنفقات الاجزاء الثلاثة.

١ ـ نفقات الجزء الاول:

من المعلوم ان اعتمادات الجزء الاول تتناول النفقات العادية موزعة على اربعة عشر بندا وفقا لتقسيمات ادارية مستمدة من قوانين وانظمة سائدة.

ان مقارنة اعتمادات الجزء الاول من مشروع موازنة ١٩٧٥ مع اعتمادات الجزء الاول لموازنة ١٩٧٤، وموزعة على بنود الجزء او ابوابه، تدلنا على مكامن الفوارق ومقاديرها وتمكننا من بيان الملاحظات بشانها. لذلك لا بد من وضع جدولي مقارنة، الاول للبنود والاخر للابواب، وقد ضمنا هذين الجدولين اعمدة خاصة تبين نسبة كل بند من مجموع الموازن العامة في اجزائها الثلاثة. الخ...

وتجدنا مجددا نكرر على وجوب تسوية السلفات ما امكن، خاصة ما هو غير قابل للتسديد منها، اذا لا يجوز ان ترتبك المحاسبةالعامة بها سنة بعد سنةوان يدخل في حساب موجودات الخزينة ما هو ليس منها في حقيقته.

وننتقل الى القسم الثاني من هذا التقرير ويتضمن التوصيات التي اتخذتها لجنة المال والموازنة درسها لمشروع موازنة عام ١٩٧٥.

القسم الثاني: توصيات لجنة المال والموازنة

نصنفها فيما يلي وفقا للترتيب التسلسلي لابواب الموازنة.

الباب الرابع: وزارة الدفاع

- توصي لجنة المال والموازنة والحكومة بزيادة موازنة وزارة العدل لسنة ١٩٧٥ مبلغ مليوني ليرة متبنية بذلك طلب وزير العدل ومقتنعة به لا سيما بعد العرض المفصل لاوضاع الوزارة والمحاكم وما يرتايه من تدابير تؤول في حال اضافة المبلغ المذكور الى انهاض هذه الوزارة والقضاء على ما يعرقل نشاطها.

الباب الخامس: وزارة الخارجية والمغتربين،

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بزيادة المساعدة المخصصة للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم وذلك من الاعتمادات المخصصة للمكاتب السياحية في الخارج والتابعة للمجلس الوطني لانماء السياحة، وبمساهمة وزارة الاعلام بنفقات الدعاية والمؤتمرات التي تقوم بها الجامعة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الباب السادس: وزارة الداخلية.

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بالاسراع في اقرار مشروعي القانون العالقين لدى مجلس الوزراء والمتعلقين باوضاع الامن العام واحالتها على مجلس النواب لما في ذلك من انصاف لهذه الفئة من الموظفين.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بتطبيق احكام المادة ١٠٢ من قانون السجون القاضية بمنح العفو عن المساجين كلما توفرت فيهم الشروط المبينة فيه.

الباب السابع: وزارة المالية،

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بالمبادرة سريعا الى توسيع ملاك ادارة الجمارك بزيادة عدد الموظفين لا سيما المراقبين والمراقبين المساعدين والخفراء.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة باعادة تفويض المجلس الاعلى للجمارك صلاحية التشريع في الحقل الجمركي لما في ذلك من تفرغ وسرعة واختصاص.

الباب الثامن: وزارة الدفاع الوطني.

- تؤكد لجن المال والموازنة مجددا التوصية التي سبق لها ان اقرتها ورفعتها الى الحكومة بمناسبة درس مشروع موازنة ١٩٧٤ حول ضرورة وضع مشروع قانون متكامل يقضي بدمج مديرية الشؤون الجغرافية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، ومديرية الشؤون العقارية ومصلحة المساحة التابعتين لوزارة المالية وبادارة واحدة والحاقها بوزارة العدل.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بتخصيص اعتماد في موازنة ١٩٧٥ (باب وزارة الدفاع الوطني او وزارة الزراعة،) لشراء طائرة لاطفاء حرائق الغابات والاحراج وصيانتها وذلك بصورة عاجلة احتياطا لما يمكن ان يقع من حرائق لا سيما وان الحوادث السابقة قد دلت على مدى الضرورة الملحة لهذا الشراء.

الباب التاسع: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

- توصي لجن المال والموازنة الحكومة بالاسراع في تنفيذ المرسوم الذي سبق لمجلس الوزراء ان اقره والذي يقضي بانشاء كليتي الهندسة والزراعة ووضع الترتيبات اللازمة منذ الان للتمكن من بدء الدراسة في هاتين الكليتين اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

الباب العاشر: وزارة الصحة العامة.

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بناء لطلب نقابة المحررين وموافقة وزير الصحة العامة بتخصيص مبلغ ٥٠ الف ليرة كمساعدة صحية لنقابة المحررين علما بان هذا المبلغ كان ملحوظا في وزارة الصحة للعامين ٧٢ و ٧٣ وقد سقط سهوا في موازنة ١٩٧٤ مما الحق غبنا بهذه النقابة وعرقل برنامج عملها السنوي وجعلها تخل بكثير من التزاماتها الملحة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الحادي عشر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بان ترصد وبصورة فورية مبلغا لا يقل عن ستة ملايين ليرة لبنانية لصالح موازنة مصلحة الانعاش الاجتماعي لعام ١٩٧٥ تمكينا لها من القيام بواجبها مع تاكيدها توصيتها الصادرة بمناسبة درس مشروع موازنة سنة ١٩٧٤.

الباب الثالث عشر ـ وزارة الاشغال العامة والنقل.

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بتحويل مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، الى شركة مساهمة مختلطة يساهم فيها القطاع الخاص.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بان يشكل مجلس ادارة المعرض الدولي في طرابلس من اشخاص يعملون لقاء اجر ويختارون من بين اصحاب الشهادات العليا في الهندسة والقانون وادارة الاعمال خاصة الشهادات العليا الاخرى عامة. وان يرسلوا مع بعض الموظفين الاداريين والفنيين الى الخارج للاطلاع على طرق تنظيم المعارض وادارتها سواء اكانت للمعرض العامة او المتخصصة والقيام بالدعاية والعلاقات العامة لها.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة الاخذ بعين الاعتبار قضاء راشيا في أي اعتماد يخصص لاشغال الطرق، كما توصي، بسبب حرمان هذا القضاء من الاعتمادات السابقة، ان يخصص معالي وزير الاشغال المبالغ اللازمة من اصل مشروع ال ١٢ مليون ليرة.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة ان تلحظ في مشروع مداخل العاصمة اعتمادا اقله ثلاثة ملايين ليرة لتنفيذ تمديد الطريق الجاري تنفيذه ضمن حدود بيروت انطلاقا من الجسر الجديد الذي سيشيد فوق نهر بيروت على نفقة بلديتها حتى بوليفار سن الفيل بالقرب من ملعبها البلدي علما بان هذا الطريق مخططا وصادر بحقه مرسوم المنفعة العامة.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة برفع الاعتماد البالغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة والملحوظ في الفقرة (٢) الطريق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية من البند (٢٢) انشاءات ـ الفصل الثاني المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية وذلك الى ٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة علما بان هذا الاعتماد كان في موازنة ١٩٧٤ يبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠ ليرة وبان اسعار المواد قد ارتفعت عن العام الماضي.

الباب الرابع عشر : وزارة الزراعة :

- توصي لجنة المال والموازنة باحياء المجلس الزراعي الاعلى وبالاسراع في تعيين اعضائه على ان يضم ممثلين عن وزارتي الزراعة والموارد المائية والكهربائية وشتى المصالح المستقلة المرتبطة بهما والتي تتعلق مهماتها بالقطاع الزراعي والمائي. وذلك للتخطيط ورسم سياسة زراعية مائية وللتنسيق بسن اعمال هذه الادارات والمصالح.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الخامس عشر: وزارة الاقتصاد والتجارة:

- توصي لجنة المال والموازنة بالغاء المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري، والذي كانت غايته الاساسية المقصودة حماية المستورد اللبناني من تسلط المصدر الاجنبي فحسب، بينما ادى تطبيقه الى تسلط التاجر اللبناني على المستهلك.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة باعادة النظر في قانون التجارة الحالي وذلك لجهة النظر المحافظة على حقوق اللبنانيين تجاه المزاحمة التي يواجهونها من غير اللبنانيين سواء اكانوا مقيمين على الاراضي اللبنانية او خارجها.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بتخصيص الاعتمادات اللازمة تنفيذا للمرسوم رقم ٧١٣٧ تاريخ ٨ شباط سنة ١٩٧٤ والذي قضى بانشاء مجلس وطني اعلى لسياسة الاسعار ومكتب فني تابع له. وذلك حماية للمستهلك اللبناني وحدا من موجة الغلاء المتزايدة.
- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بان تسارع الى اتخاذ التدابير الايلة الى وضع سياسة سكرية من شانها ان تخفف عبء العجز المالي على الخزينة العامة من جراء دعم اسعار السكر مراعية الاستهلاك المنزلي ضمن الاطار الاجتماعي.

الباب التاسع عشر: وزارة السياحة:

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة باضافة مبلغ ٥٠٠ الف ليرة على موازنة وزارة السياحة وتخصيصها لمساعدة الفرق الفنية العاملة كفرقة كركلا للفنون الشعبية ومسرح روميو لحود وفرقة الاخوين رحباني ومسرح شوشو (حسن علاء الدين) وغيرها من الفرق الجديرة بالتقدير والمكافاءات، علما بان نفقات كهذه تعتبر نفقات مثمرة لما فيها من مردود على القطاع السياحي.

الباب العشرون: وزارة الصناعة والنفط

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة بالاسراع باقرار مشروع القانون العالق لدى مجلس الوزراء والقاضي بالغاء جميع الامتيازات الحالية للتنقيب عن البترول. وارساله الى مجلس النواب وذلك حفاظا على مصلحة الخزينة العامة.

قسم الواردات:

- توصي لجنة المال والموازنة الحكومة برفع ارقام ضريبة الدخل من ١٢٥ مليونا كما جاء في مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ الى ١٥٠ مليون ليرة على اعتبار ان الواقع يتحمل هذا الرقم الموصي به.

حضرة الزملاء المحترمين،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لا يسعنا ونحن ننهي تقريرنا حول مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٥ الا ان ننوه بدقة وضع الدولة المالي.

فالموازنة غير متوازنة، على الرغم من مشاريع القوانين المحالة معها والرامية الى ايجاد موارد جديدة. والاعباء الوشيكة كبيرة فهناك زيادة الرواتب والاجور في القطاع العام ومتطلبات خدمة العلم، والمستلزمات الاضافية للمشاريع المقررة، واحتياجات المشاريع الجديدة.

ويجابه كل ذلك تدن مستمر في انتاجية الادارة، فالاعتمادات المدورة تزداد عاما بعد عام، ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتعثر، والعجز في اموال بعض المؤسسات يتعاظم، وارقامه فيها بمئات الملايين تظهر.

ويجابه كل ذلك ايضا اوضاع اليمة مستجدة نرجو ان لا يكون لها انعكاسا سلبي ملموس، على ما نحن بامس الحاجة اليه.

كل ذلك في مناخ عالمي غير مستقر.

ان الحالة هذه تتطلب منا الوعي والجدية والحكمة والفاعلية. فالامن والاستقرار نتائج ومسببات، نتائج لما هو مطلوب، ومسببات لما اليه نسعى ونتطلع. فالضرائب الجديدة هي في الاستقرار، ومواردها في حصيلته.

وحده الاستقرار يوازن الموازنة.

حضرة الزملاء المحترمين،

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير، مع مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٥ ومرفقاته، كما تعدل في لجنة المال والموازنة، لنرجو منكم مناقشته واتخاذ القرار المناسب بشانه، على ضوء ما ستتبينون، من امر التوازن المفروض، كما نرجو ـ وهذه عبارة اختتمنا بها تقريرنا للعام الماضي ونكررها ـ دراسة القضايا المالية المثارة فيه بغية ايجاد الحلول المناسبة والحؤول دون المفاجات الخطيرة».

بيروت في ٢٣ نيسان ١٩٧٥

مقرر لجنة المال والموازنة

محمد يوسف بيضون

علي الخليل: دولة الرئيس، اللجنة والمقرر قد درسا هذا المشروع كما اوضح حضرة المقرر، وهذا الاقتراح يتعارض مع المجلس التشريعي الحقوقي، لذلك اعارض هذا الاقتراح، على الاخص وان هذه الموازنة تنص على تعديلات في وزارة الاستاذ تقي الدين الصلح ومعدلا فيها في عهد وزارة الاستاذ رشيد الصلح، وجاءت الحكومة العسكرية. وكانت مشاريع ترد الى هذا المجلس مع ما يتبع ذلك من توازن الموازنة على مشروع الموازنة من تاريخ احالتها على المجلس لغاية اقرار الموازنة لذلك اعارض هذا الاقتراح.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، عبر الزميل الاستاذ رينه معوض عما كنت اريد ان اقول وانني اضيف بانه كان اذا ما حصل في السابق مخالفتان للمادة ٨٣ الدستورية التي لا يمكن ان يقبل منا احد ان نخالفها مجددا، لذلك اتبنى اقتراح الزميل الاستاذ رينه معوض بان يصار الى التصويت وفقا للدستور، أي بندا بندا مع الاكتفاء بالمناقشات المستفيضة التي حصلت اثناء دراسة هذه الموازنة في اللجنة المالية بالاشتراك مع جميع اللجان المختصة، كل فيما يتعلق بالميزانية المتعلقة بها. يعني الاستغناء عن المناقشة العامة وتعديل ما ورد في العريضة والمباشرة فورا باقرار الموازنة بندا بندا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، اذا اعتمدنا السابقة مرة. فلا يجوز ان تبقى السابقة في هذا المجلس في مخالفة الدستور والنظام الداخلي. انا مع القائلين في العزوف عن المناقشة العامة. ولكنني ارى من الضروري ان نصوت على الموازنة بندا بندا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد لحود.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، نحن نوافق على الغاء المناقشة العامة، ونوافق على الاقتراح وعلى المباشرة في درس الموازنة بندا بندا، ولكن فلنضع نصب اعيننا ان نخفض بعض النفقات لكي تصبح الموازنة متوازنة، فلا نضطر الى فرض ضرائب جديدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، الموازنة طبعت منذ تسعة اشهر، ومن تاريخ طبعها حتى الان، جاءت ظروف استثنائية وقعت فيها اضرار، اقول ان هناك تعويضات يجب ان تدفع للمتضررين، المتضررين بانفسهم والمتضررين باموالهم، اولئك من اجلهم يجرى جمع التبرعات.

انا اقول ان هذا التعويض يقع على الحكومة لكونها مسؤولة عن هذه الاضرار وانه كان من الواجب عليها ان تحمي المواطنين باموالهم وارواحهم واقول اذا لم يلحظ التعويض في هذه الموازنة بالذات فلا يعوض للمواطنين شيئ.

لذلك اطلب وضع المال اللازم والزيادة على الموازنة. وخلافا للمبادئ، وان كانت هناك سابقة بانه رغم الطلب بتوازن الموازنة، فانه يجب تعديل الموازنة وادخال فقرات فيها للتعويضات الاولية التي يجب ان تلحظ بما لا يقل عن مئتي مليون ليرة للمتضررين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، بالاضافة الى ان في النص الوارد تجاوزات اصول دقيقة، اذا كانت الغاية الغاء

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ديوان المحاسبة او قصر المناقشات في ديوان المحاسبة اذا كانت هي هذه فيا دولة الرئيس ماذا يقال في مناقشة كل بند تتزاحم في موضوعه لدى النائب الواحد عشرات الافكار؟

ان للنائب الحق في ان يقول رايه في الموازنة ككل، وعند درس البنود تستجد عنده افكار فيطلب الكلام. ويناقش كل بند ويقول فيه اكثر مما قاله في المناقشة العامة.

وفي صلب المناقشة العامة بالذات هناك السياسة المالية العامة وسياسة الدولة يا دولة الرئيس، فلو قلت لكم،

هذه السياسة مرت على وزارة التصميم وكان لي الشرف ان اكون وزيرا طلبت الكلام وقلت في موازنة العام الماضي وقد رايت العجب العجائب. من يعمل الموازنة؟ ليست الحكومة، وليس الوزراء، وليس حتى المدراء العمون. كل رئيس دائرة يضع موازنته الخاصة.

هذا الامر يجب ان لا يستمر في سياسة الدولة المالية، وهذا ما اعجبني بعد الدرس الطويل واقرار الحكومة في وجوب وضع الموازنة واذ بالموازنة يقدمها حضرةالمديرالعام لوزارة المالية بعد ان يصدق بيانات رؤساء الدوائر

الرئيس: حضرة الزميل يمكنك ان تقدم هذا ببيان للصحافة هناك اقتراح على بساط البحث حول مناقشة الموازنة بصورة عامة او الاستغناء عنه. ارجو ان نبقى ضمن مناقشة الاقتراح.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس، ما دامت الفكرة والاقتراح ان نصوت راسا بندا بندا عملا باحكام الدستور، وبما ان الموازنة هي مرآة لسياسة الحكومة والمشروع وضع في عهد سياسة حكومة سابقة. لذلك ارجو الحكومة في مناقشة كل باب من الابواب ان تعطينا ارائها بالتعديلات التي تراها حتى تتوافق الموازنة مع سياستها. واعتقد بهذه الطريقة نتمكن، وبسرعة، واعتقد بهذه الطريقة نتمكن، وبسرعة، ان نصدق بدون طويل مناقشة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: اريد ان الفت نظر النواب المحترمين الى اننا في الشهر السابع من سنة ١٩٧٥ ولا تزال الدولة بغير موازنة. واظن بان الدكتور زكي مزبودي يعلم بانه في هذا الوقت بالذات، ونحن في معرض التصويت على الموازنة، بعد ان اقرتها اللجنة المالية، يصعب على الحكومة الحالية ان تغير بشكل جذري في هذه الموازنة. واريد ان استدرك ايضا بان وزارة المالية حاليا بدات بدرس موازنة سنة ١٩٧٦. واخشى ان لا يتكرر الامر المشكو منه بالنسبة للموازنة المقبلة، لانني لا اعتقد بان هناك مجال كبير لتعديلات جذرية في هذا الظرف بالذات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اقول هذا حتى لا يلوم المجلس فيما بعد الحكومة على الموازنة المقبلة حيث تطلبون التعديلات والتغييرات الاساسية، ونحن قد لا نكون مهيئين وقد لا تسمح الظروف بمثل هذه التعديلات. ولكن ما استطيع ان اعد به هو بان الابواب التي تسبب الهدر في الموازنة او تلك التي تشكل خسارة مستمرة، لا بد للحكومة من ان تاخذ مسؤوليتها وان تعالج هذه الابواب بما يكفل التوفير على الخزينة وبما يمكن الحكومة من القيام بواجبها بصرف الاموال حيث يجب، أي عللا المشاريع وعلى خطة التنمية.

هذا ما اردت ان اقوله بصراحة امامكم حتى لا تكون الملامة فيما بعد على امور نحن الان براء منها.

الرئيس: حضرة الزملاء، في طليعة الاضرار المادية حسب اعتقادي، ولعل الجميع يشاركني الراي التي منيت بها البلاد من الاضرار المادية هو التاخير في اقرار الموازنة.

لذلك نفهم راي الزملاء الحريصين على الاسراع في اقرار هذه الموازنة، ولكن الرئاسة لا يمكنها ان تطرح (مع العلم ان المجلس سيد نفسه) العريضة التي يطلب اصحابها اقرار الموازنة بمادة وحيدة ولو كان النظام الداخلي يفرض ذلك باعتبار ان هذا الاقتراح هو الابعد مدى، ولكن هذا الاقتراح يتنافى مع النص الدستوري القائل في المادة ٨٣ في نهاية المادة: ويقترع على الموازنة بندا بندا.

رئاسة المجلس، حتى ولو كان هنالك سوابق تقول: المخالفة لا تبرر المخالفة، والجريمة لا تبرر الجريمة. بقي ان هنالك اقتراحا اخر تقدم به الزميلان مخايل الضاهر وانور الصباح يقول: يقترح النواب الموقعون الاكتفاء بالمناقشات الحاصلة اثناء درس الموازنة من قبل اللجان المختصة والمباشرة فورا على التصديق على مشروع قانون الموازنة بندا بندا بدون مناقشة عامة، مع العلم انه لم يتقدم احد من النواب بطلب مناقشة الموازنة مناقشة عامة.

من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: قبل الاقتراح

والكلمة بالنظام لحضرة النائب المحترم الاستاذ امين الجميل.

امين الجميل: دولة الرئيس، لا يمكن فصل المناقشة العامة عن مناقشة البنود لانه يوجد ترابط بين اربعة او ستة مشاريع قوانين والموازنة. فنسال الحكومة اولا: لقد وضعت الحكومة السابقة مشروع قانون يفرض رسما على العقارات التي استفادت من التحسين، كما وضعت مشاريع اخرى تجب مناقشتها ودرسها بدقة نظرا الى التناقضات الحاصلة في كيفية سد عجز الموازنة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومةى الاستاذ رشيد كرامي المحترم.

رشيد كرامي: كلنا متفقون عاى ان مشروع الموازنة يجب ان يكون متوازنا وهذا ما سنصوت عليه بعد الدراسة التي اجرتها اللجنة المالية اما فيما يتعلق بالتفصيلات المتعلقة بمشروع قانون ضريبة العقارات، فاظن بان معالي الاستاذ جوزف شادر وهو الذي وضعه او اشترك في وضعه يمكن ان يشرح لنا التفاصيل.

الرئيس: يتل مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٢٠٩ القاضي بقطع حساب موازنة ١٩٧٣

فتلي مشروع القانون التالي:

قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٣

المادة الاولى ـ يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن سنة ١٩٧٣ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة. الخ...

المادة الثانية ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

فؤاد لحود: اين هي هذه الملايين؟

رينه معوض: في باب الاحتياط.

فؤاد لحود: ما شايف في ملايين. لماذا تريدون تحميل الحكومة اعباء مالية والخزينة في عجز.

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المال والموازنة
حول مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٣
المحال بالمرسوم رقم ٩٢٠٩ تاريخ ٨ تشرين اول سنة ١٩٧٤

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة واحدة في ١٥/٠٢/١٩٧٥ برئاسة الاستاذ رينه معوض وحضور مقرر اللجنة الاستاذ محمد يوسف بيضون وعدد من النواب اعضاء اللجنة.

وقد تمثلت الحكومة برئيس مصلحة الموازنة ورئيس مصلحة المحاسبة العامة في وزارة المالية.

خصصت الجلسة لمناقشة مشروع القانون المحال بالمرسوم رقم ٩٢٠٩ تاريخ ٨ تشرين اول سنة ١٩٧٤ والمتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٣

وبعد التداول والمناقشة في مواد المشروع صدق عليه كما ورد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

ولا يسعنا هنا الا ان نعيد للمرة الثالثة ما اوردناه في العام الحاضر والاسبق حول مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعامين ١٩٧٣ و ١٩٧٢. نقول مجددا ان مقاشة واقرار مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٣ قد تم بسرعة قياسية، في جلسة واحدة.

ونضيف مجددا:

«لم يعد من الجائز استمرار هذا الحال وينبغي ان يخصص لقطع الحساب جلسات عديدة تتمكن خلالهاالسلطة التشريعية من ممارسة حق الرقابة فتحاسب السلطة التنفيذية على ما قامت به الادارات العامة من اعمال او لم تقم به،على ما نفذته من المشاريع او لم تنفذه وذلك من خلال الارقام النهائية للسنة موضوع قطع الحساب.

ونختتم مجددا:

«لقد اصبح من الضروري ان يسبق درس مشروع قانون موازنة السنة اللاحقة، مناقشة مشروع قانون قطع الحساب بشكل مسهب وفصل على اساس تقارير خطية موجزة تتقدم بها الوزارات وغيرها من الادارات والمؤسسات العامة،تبين فيها باختصارنشاطاتها من خلال ارقام موازناتها العائدة للسنة موضوع قطع الحساب، خاصة ما يعود منها الى الجزئين الثاني والثالث من نفقاتها والجزء الاول من الواردات. فالتقارير هذه تشكل المنطلق السليم للمناقشة اذ تقلل من التساؤلات وتفسح المجال لمزيد من الاراء وبالتالي الى نتائج افضل».

ان لجنة المال والموازنة، وقد اقرت هذه المبادئ توصي الحكومة العمل بمقتضاها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ، اعتبارا من مشروع قانون قطع حساب ١٩٧٤.

وعدا ذلك، فان ما ورد في تقريرنا حول مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ والموازنات الملحقة بها والمتعلق بالاعتمادات المدورة او بقايا الضرائب والرسوم غير المحصلة او سلفات الخزينة تغنينا عن الترداد.

واللجنة، اذ تتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المقتضب حول مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٣ لترجو اقراره كما احيل عليها من الحكومة.

بيروت في ٢٣ نيسان ١٩٧٥

مقرر لجنة المال والموازنة

محمد يوسف بيضون

الرئيس: المادة الاولى كما تليت من يوافق عليها يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: صدقت المادة الاولى

المادة الثانية كما تليت من يوافق عليها يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

المشروع معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء، فنودي حضرات النواب باسمائهم.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: قبل القانون بالاكثرية وخالف العقيد فؤاد لحود.

الباب الاول ـ رئاسة الجمهورية

الجزء الاول

الفصل الاول ـ رئاسة الجمهورية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٢٣

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده: بمناسبة درس موازنة وزارة الداخلية عن عام ١٩٧٤ طلبت ان تخصص الاعتمادات بالبند ٢١ أي بالفقرة الثانية التي تقول قوى الامن الداخلي والسجون.

البند ٢١ ـ تجهيزات ١٦٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

البند ٢٢ ـ انشاءات ٣٠٠٠٠ ل.ل.

ان حالة السجون يرثى لها، واعتقد ان معالي وزير العدلية مطلع على ذلك.

اقتراحي بسط جدا: اطلب ان يخصص للسجون، اعتماد يصرف على السجون لانه عندها نضع الاعتماد في البند دون ذكر السجون لا نعرف ماذا سيصرف على السجون. هذه الثلاثمائة الف ليرة، اذا لم نخصصها للسجون كيف نعلم انها ستصرف على السجون.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء،

رئيس مجلس الوزراء: لا نستطيع ان نصوت على فصل اعتمادات دون ان نعرف في الواقع، ما هي احتياجات المخافر وقوى الامن بالنسبة لهذا الاعتماد بالذات، فانني اعد العميد الاستاذ ريمون اده، بالاتفاق مع فخامة وزير الداخلية، بان تخصص كل ما يمكن تخصيصه في هذا الاعتماد للسجون، على ان تدرس في موازنة ١٩٧٦ هذا الاعتماد بحيث نجزؤه لكي نخصص السجناء بالمبلغ الذي يحتاجونه.

ريمون إده: اطلب تاجيل التصويت على هذا البند.

رئيس الحكومة: لقد وعدتك يا عميد ـ ووعدي اهم من مئة الف ليرة وعدت بان نخصص للسجناء ما يمكن تخصيصه لهم من هذا الاعتماد هذه السنة.

الرئيس: الفصل الثالث ـ قوى الامن الداخلي والسجون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند ٢١ ـ تجهيزات ١٦٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ...

الباب العاشر ـ وزارة الصحة العامة

الجزء الاول

الفصل الاول ـ مديرية الصحة العامة

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير ابو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، هناك تعديلات صادرة عن معالي وزير الصحة فيما يختص:

اولا: بزيادة ٤٠٠٠٠ ل.ل. لبنك الدم ـ الصليب الاحمر اللبناني.

ثانيا: بمستشفى قبر شمول للبناء وترميمات

ثالثا: هنالك تعديل ايضا فيما يختص بنقابة الصيادلة بموجب تحارير من معالي الوزير. وهذه التعديلات لا تنقص ولا تزيد أي شيء في الموازنة. فلذلك طرحت هذه التعديلات في اللجنة المالية، وقد تاخر التصويت على الموازنة. لذلك ارجو ان تصدق هذه التعديلات كما اقرها معالي وزير الصحة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: ايها الزملاء المحترمين، مثل هذه التعديلات ما دام معالي وزير الصحة هو الذي بامكانه ان ينفق هذه الاعتمادات خاصة بالنسبة للتجهيزات. فالمبلغ جاء عاما وقدره مليون ومئتان وخمسون الف ليرة على ما اظن. لذلك فباستطاعة معالي الوزير لكل الاعتماد من بند الى بند. كما انه باستطاعة معالي وزير الصحة اذا كان مستشفى الشحار يحتاج الى مائتين وخمسين الف ليرة ان يخصصه بقرار منه. ولا داعي الى تجزئة هذا البند. واما باقي الاعتمادات فاظن معالي الوزير وافق عليها. لذلك عليه ان يعمل اللازم لتنفيذ ما وعد به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ البير مخيبر.

البير مخيبر: فيما يختص باعتماد الصيادلة يجب ان يكون معدلا هنا. اما فيما يختص بالتجهيزات فانا مع دولة الرئيس. اما فيما يختص ببنك الدم ايضا يجب ان يكون التعديل هنا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الحكومة: ارجو، اذا كان معالي الوزير موافقا على هذه المشاريع فباستطاعتنا في مجلس الوزراء ان ننقل الاعتمادات من بند نفقات طارئة، حيث هناك تسعة ملايين ليرة يمكن التصرف بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ شفيق بدر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شفيق بدر: دولة الرئيس، عندما كنا ندرس هذه الموازنة في اللجنة المالية اقرت هذه المواضيع الثلاثة. وقد قيل لنا انه يجب ان تبحث هذه اللجنة التوصيتين اللتين اثارهما معالي وزير الصحة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب البير مخيبر.

البير مخيبر: (التسجيل غير مفهوم وغير واضح).

الرئيس: الفصل الاول ـ مديرية الصحة العامة. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور علي الخليل

علي الخليل: دولة الرئيس، اود ان الفت نظر دولة الرئيس وزير الاعلام الى ضرورة معالجة وضع فئة المتعاملين في وزارة الاعلام، لان هؤلاء يشكلون بدعة بالنسبة الى قانون الموظفين. فالموظف العامل في القطاع العام ينتمي اما الى فئة الاجراء او الى فئة المتعاقدين هؤلاء يعملون منذ عدة سنوات ويتقاضون نفس الراتب الشهري دون الافادة من الزيادات والضمانات التي يستفيد منها قطاع الموظفين، ان هذا الوضع يجب الا يستمر ويجب أن تصحح أوضاعهم أسوة بباقي العاملين في القطاع العام. لقد سبق لي، عندما كنت وزيرا الاصلاح الاداري، ان وضعت دراسة حول وضع المتعاملين وطلبت الى مجلس الخدمة المدنية ووزارة الاعلام العمل على اصلاح اوضاعهم. لذلك آمل ان تتابع هذه الحكومة الكريمة الاهتمام بالاوضاع المذكورة ووضع حد لهذا الوضع الشاذ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: ان الملاين الثلاثة تصرف على من يسمون بالمتعاملين. وهؤلاء لا يستفيدون من التقديمات كما يستفيد الموظفون. الموظف له سلم درجات، له تعويض، له تقاعد، له ضمانة له حصانة، وهذ المبلغ يبقى تحت تصرف الوزير. وهناك مجموعة من عشرات الموظفين متعاملين مع الوزارة منذ عشر سنوات. فنطلب من رئيس الحكومة، بما له من سعة اطلاع ان يعير هذا الموضوع اهتمامه. وكنت قد اعددت مشروعا لقلب هذه الاوضاع رأسا على عقب، عندما كنت وزيرا للاعلام، ولكن عودتي الى صفوفكم جعلت هذا المشروع ان لا يرى النور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخيبر.

البير مخيبر: دولة الرئيس

أوجه الى دولة رئيس مجلس الوزراء بوصفه وزيرا للاعلام، وأغتنم فرصة وجوده في هذه الوزارة بالذات لالفت نظره الى وضع الصحافة التي نجل ونحترم. ومن حق هذا المجلس وباسم الشعب الذي يمثل ان يطالب بحرية الصحافة،. وفي الحقيقة نالت الصحافة جميع الحريات ولكن لسؤ الحظ هذه الحريات ملكا لاصحاب الصحف لانها اصبحت عنوانا للاحتكار بالنسبة لعدد الصحف وبالنسبة لاصحاب هذه الصحف. ما أطلبه من دولة رئيس مجلس الوزراء. وزير

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

الاعلام أن يفتح المجال لاي لبنانيأن يقتضي صحيفة. فهذا، اولا يمنع الاحتكار، وثانيا، الكلمة في هذا البلد يا دولة الرئيس، احتكرت ولم يعد بامكان المواطن العادي ان يقول كلمته في صحيفة الا اذا كان يملك هذه الصحيفة.

لهذا أرى ان العلاج الوحيد هو السماح للصحافيين الذين يتعاطون مهنة الخبر ان يتقدموا من الحكومة بطلب اجازات لصحف جديدة، وهذا يعود للحكومة عند قيامها باعادة النظر في سياستها الاعلامية.

لذلك فانا ارى ان احتكار الكلمة هو اجرام بحق المواطن واجرام بحق الحريات التي ندين بها جميعا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، يوجد في موازنة وزارة الاعلام اعتمادات مخصصة لشراء هدايا وتقديمها الى جهات رسمية. ومن ضمن هذه الاعتمادات مبلغ مئة الف ليرة موضوعة بتصرف المدير العام. وغالبا ما تصرف هذه المئة الف ليرة على هدايا يشتريها الوزير ويأخذها الى بيته. وتتم الصفقة بدون أن تمر على المدير العام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ يوسف حمود

يوسف حمود: انني اقترح على الحكومة ان تخصص في موازنة وزارة الاعلام مبلغ خمسة ملايين ليرة توزعها كمساعدات، على الصحف اللبنانية، حتى لا تظل تستجدي الاموال من الخارج.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ زكي مزبودي

زكي مزبودي: دولة الرئيس، كان نسمع، من آن لآخر، الاذاعة اللبنانية تقول، مشكورة، ان هذه الطريق امنة وسالكة وتلك غير آمنة وسالكة. ويبدو اننا بدأنا اليوم نسمع النغمة ذاتها، بعض الطرق غير أمنة وغير سالكة، في بعض المناطق خاصة في منطقة المصيطبة. وذلك ناتج عن المداهمات والقاء القبض على بعض الاشخاص، وناتج عن شعور فئة من المواطنين. فأرجو ان تحتاط الحكومة للامر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: اريد اولا بالنسبة لوزارة الاعلام ان أؤكد لمجلسكم الكريم بانني سأقوم بكل اصلاح ممكن لتوفير كل نفقة غير مجدية من اجل ان تعود هذه النفقة الى الخزينة لتصرف في محلها الصحيح.

اما بالنسبة للموضوع الذي اشار اليه حضرة النائب الدكتور زكي مزبودي، فلقد قامت، فعلا، قوى الامن بتوقيف ستة اشخاص بداعي ان لديها معلومات تفيد بان هؤلاء كانوا وراء القاء المفجرات، خاصة بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار والعودة الى الحالة الطبيعية، وتفجير بعض المحلات والمؤسسات التجارية. ولذلك، فوزارة الداخلية قد اهتمت بالامر. لاننا لا يمكننا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحن ان نقبل بالتمييز. خاصة وانه لا يجوز ان يكون تمييز في موضوع الاجرام. ومع ذلك، فالوزارة قد اهتمت بهذا الامر، وهي قد وضعت يدها على ما يؤدي الى وجوب اشاعة العدل بين الجميع والطمأنينة، خاصة بالنسبة الى تلك المنطقة او تلك المناطق العزيزة علينا جميعا.

لهذا فانا من هذا المركز اعلن، ان كل تلك الشائعات التي تشار اليوم بين الناس من رغبة او ارادة بتوقيف اعداد يحسبونها بالستين والسبعين من اجل خلق الحساسية واستغلالها من اجل العودة الى التأزم من جديد في تلك المنطقة، واقول ان الحكومة ساهرة على هذا الامر، وهي لن تسمح بما يؤدي الى حجز الحرية، بالنسبة للابرياء او بمداهمة اماكنهم، بحجة او باخرى، واننا جميعا، معنيون بالامن، وسنقوم بكل ما يلزم من أجل تأمينه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ريمون اده.

ريمون إده: دولة الرئيس، انني اوافق على ما قاله دولة رئيس الحكومة من ان الحكومة امرت بتوقيف بعض الاشخاص المتهمين بالقاء المتفجرات على بعض المحلات. ولكنني أسأل: لماذا التمييز بين المتهمين بالقاء المتفجرات وبين الذين اطلقوا الصواريخ. فمع موافقتي على ملاحظة من القوا النتفجرات، اطالب ايضا بملاحقة من أطلقوا الصواريخ ومدافع الهاون.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، لقد قلت ان قوى الامن عندما نمي اليها ان هناك اشخاصا محددين قد قاموا بأعمال فيها اعتداء على امن البلد، ليس فقط بالقاء المتفجرات على المحلات، بل قاموا ايضا بنهب هذه المحلات. وهذه اعمال معايرة للقانون، وقد تمت بعد الموافقة على وقف اطلاق النار. ومع ذلك، فالحكومة، كما قلت، لا يمكن ان تقبل بالتمييز. وهي ساهرة على تطبيق القوانين، وتطمينا للمواطنين، نحن لسنا بصدد الاعتداء على حرية الناس او محاولة ذلك.

الرئيس: الفصل الثاني ـ مديرية الاذاعة. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ ريمون اده المحترم.

ريمون إده: دولة الرئيس، عندي بعض الملاحظات ـ اتقدم بها من معالي وزير الاشغال العامة.

اولا: هناك ١٢ مليون ليرة ارصدت في موازنة عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ـ للطرقات الفرعية في بعض المناطق.

جورج سعاده: هذه المبالغ صرفت دون ان تحس بها انت.

ـ وهنا حصلت مشادة كلامية بين الاستاذ ريمون اده وجورج سعاده ـ

ريمون إده: اريد ان اقول انه لا يمكن للنائب ان يعرف كيف توزعت هذه الاعتمادات خاصة في القرى المحرومة. هل اذيعت التفاصيل من الاذاعة وهل نشرت في الصحف؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

جورج سعاده: كلا، وهل تريد ان تنشر كل شيء في الصحف ومن الاذاعة؟

الرئيس: حضرة النائب، اذا كان من توضيح فساعطيك الكلام في حينه.

ريمون إده: على كل من حق النائب ان يسال كيف تم التوزيع. القانون واضح، هذه الاثنا عشر مليون ليرة وزعت بموجب جداول على اساس ٢٢٥٠٠٠٠ ليرة لكل منطقة. اذا، طلبت من معالي الوزير السابق ان يعطي هذا المجلس لائحة يقول فيها كيف توزعت هذه الاموال في كل منطقة، طالما كان توزيعها عائدا لمعالي الوزير.

طالما ان هذه الاموال وزعت فانا اشكر معاليه، وعسانا نشكره انا وغيري على طريقة التوزيع هذه.

تبقى هناك نقطة ثانية وهي، اننا لا نزال حتى اليوم لم ننفذ اعتمادات للطرق التي وضعت لها اعتمادات في العامين ١٩٧٢و١٩٧٣. ةاعتمادات موازنة ١٩٧٤ لم تنفذ حتى الان. لذلك اطلب الى معالي الوزير الحالي ان يهتم بهذا الامر.

واريد ان اسال لماذا يتاخر تنفيذ اعتمادات الطرق. المفروض في الموازنة ان تصرف اعتماداتها في كل سنة، لا ان تنتظر سنتين او اكثر لكي تنفذ الاعتمادات السابقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير الاشغال العامة المحترم.

وزير الاشغال العامة: اود ان اطمئن حضرة الزميل العميد ريمون اده انني منذ الساعة الاولى التي وصلت فيها الى وزارة الاشغال العامة استدعيت المدير وابلغته ان ما يهمني هو في الدرجة الاولى الاسراع في تنفيذ كل الطرقات الموجودة بدون أي تاخير على الاطلاق. وساتابع هذا الموضوع حتى النهاية

اما فيما يتعلق بالاليات فوزارة الاشغال بحاجة ماسة الى الاسراع في شراء الاليات حتى تتمكن من ان تصون الطرقات الموجودة، وانه موجود في لبنان ما يزيد على ثمانماية كيلومتر طرقات كلها بحاجة الى اصلاح، فاذا تركنا هذه الطرقات دون اصلاح فمعنى ذلك اننا سنهدر عشرات ومئات الملايين صرفناها على هذه الطرقات

اما فيما يتعلق بالصرف على الفاتورة فانا بالرغم من انني لا احب هذه الطريقة، ولكن في سبيل السرعة لا يوجد عندي مانع فيما اذا وجد الاشخاص الذين يؤتمنون على الصرف من ان نكلفهم بالصرف حتى تحقق الاماني التي يريدها حضرات النواب المحترمين. (تصفيق).

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليمان العلي.

سليمان العلي: دولة الرئيس، اريد ان اسال الحكومة عن اسباب التوتر في منطقة الزيدانية ورمل الظريف. وارجو منها العمل على تهدئة الامور. واتخاذ جميع التدابير وتطبيق القوانين.

رئيس مجلس الوزراء: لقد تكلمنا في الموضوع، وقلت بان فخامة الرئيس وزيرالداخلية يهتم بالامر والحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كذلك ونحن جالسون معكم هنا، لذلك نرجو من المجلس الكريم ان تتابع التصويت على الموازنة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاشغال العامة الرئيس عادل عسيران.

وزير الاشغال العامة: اذا احب الزميل الاستاذ شفيق بدر ان يشرفنا الى الوزارة لكي نبحث معه هذا الموضوع ونتفق معا على صيغة بدون تسرع، ويكون ذلك افضل، لانني بوصفي وزيرا، يهمني ان اوزع بالعدل على الجميع، ويهمني ان تكون هنالك اولويات للطرقات. هنالك طرقات نحن ملزمون بتنفيذها قبل طرقات اخرى. واذا وزعنا هذه الاموال على النواب ربما يعرفونها، فاذا تنازلت وشرفتنا، فيمكننا ان نبحث معا هذا الموضوع بشكل يؤدي الى نتيجة ايجابية.

الرئيس: البند ٢١ ـ تجهيزات ٦٤٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ...

الكلمة لمعالي وزير الزراعة الرئيس عادل عسيران.

وزير الزراعة: ليس من المعقول ان تهمل الحكومة تعويضات عمال وموظفين واشخاص سبق لهم ان خدموا في الدولة، انما القضية هي قضية شكلية. كما تفضل حضرة رئيس لجنة المال، هذه وردت في قانون. ومتى صدق هذا القانون، يمكننا عندئذ ان ننقل الاعتماد في الوزارة الواحدة بكل سهولة. والمجلس اليوم في حالة انعقاد. وحالما ينتهي من تصديق الموازنة يمكن طرح هذا المشروع والتصويت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ الياس الهراوي.

الياس الهراوي: دولة الرئيس، هنالك اعتماد واضح في ميزانية وزارة الزراعة لشراء ادوية لمكافحة امراض المزروعات وبما ان الاعتماد موجود لذلك ارجو من وزارة الزراعة المبادرة الى شراء الادوية خاصةوان نصف موسم القمح مهدد بالتلف.

وبهذه المناسبة اطلب من معالي الوزير ان يدرج في جدول اعمال مجلس الوزراء تحديد اسعار الادوية الزراعية

وزير الزراعة: لقد ارسلت امس او اول امس طلبا في تحديد الاسعار الى مجلس الوزراء ليثبتها، ومتى تم تثبيت الاسعار فنباشر حالا بفتح المستودعات واستلام الحبوب.

الرئيس: البند ٢٣ ـ نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء ٦٦٤٢٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند ١٤

الرئيس: انتهينا من التصديق على قسم النفقات من الموازنة العامة

يتل مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٩٩٧٤ الرامي الى نقل اعتماد من بند الى بند في موازنة الزراعة لعام ١٩٧٥. الخ...

الرئيس: صدق القانون ـ بالاجماع.

حضرة الزملاء، ارفع الجلسة الى الساعة الخامسة والنصف من مساء هذا اليوم، لمتابعة التصويت على بنود الموازنة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع بعد الظهر

رئيس المجلس

كامل الاسعد

امينا السر

امين الجميل

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

احسان ابو خليل

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من بعد قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من تموز ١٩٧٥

المواضيع المبحوثة:

١ ـ مناقشة سياسة الحكومة.

٢ ـ تصديق قانون تحديد الموازنة العامة والموازنات لعام ١٩٧٥ وقسم الواردات.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثالث سنة ١٩٧٥ في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من تموز سنة ١٩٧٥ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: فريد جنبلاط، ادمون رزق، راشد خوري، كاظم الخليل، ادوار حنين، بهيج تقي الدين، بشير الاعور، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، عزيز عون، كمال جنبلاط، امين الحافظ، بطرس حرب، صالح الخير، طلال المرعبي، فؤاد غصن، مرشد الصمد، موريس فاضل، حسن الميس، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة: رشيد الصلح، فؤاد طحيني، ارا يروانيان، نزيه البزي، جوزف سكاف، محمد يوسف بيضون، حبيب كيروز، رفيق شاهين، علي العبد الله، نديم سالم، صبري حمادة، سليم الداود، بيار الجميل.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء السادة: عادل عسيران، مجيد ارسلان، وغسان تويني.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين المتغيبون، تتل اسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتل اسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٧ تموز ١٩٧٥ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

تغيب السادة: فريد جبران، سورين خان اميريان، راشد الخوري، حميد دكروب، كاظم الخليل، الياس الخازن، ناظم القادري، بهيج تقي الدين، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، عزيز عون، باخوس حكيم، عبد المولى امهز، طوني فرنجية، مرشد الصمد، موريس فاضل، حسن الميس، سليم الداوود، طارق حبشي.

واعتذر كل من السادة: رشيد الصلح، امين الحافظ، توفيق عساف، آرا يروانيان، محمد يوسف بيضون، رفيق شاهين، حسين الحسيني، نزيه البزري، فؤاد طحيني، اميل روحانا صقر، سليم المعلوف.

تمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي، واصحاب المعالي الوزراء الامير مجيد ارسلان، وعادل عسيران.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وبعد ان وافق المجلس بالاجماع على مشروع القانون المعجل بالاجازة للحكومة جباية الواردات وصرف النفقات على اساس القاعدة الاثني عشرية باشر بمناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ فصدق مشروع قانون قطع حساب موازنة ١٩٧٣ بالاكثرية. وتفصيل قسم النفقات من مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ مع مشروع القانون المعجل القاضي بنقل اعتماد في وزارة الزراعة لعام ١٩٧٥ من بند الى بند الوارد بالمرسوم رقم ٩٩٧٤ ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والربع من بعد الظهر على ان تعقد الجلسة القادمة في الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم ذاته لمتابعة درس مشروع الموازنة العامة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سليم معلوف: دولة الرئيس، ورد اسمي في عدد المتغيبين بينما اتصلت بالمجلس واعتذرت

الرئيس: يصحح المحضر، ويسجل اسم الاستاذ سليم معلوف في عداد المعتذرين

صدق المحضر

الرئيس: نتابع التصديق على مشروع الموازنة ووفقا للمادة ١٠٥ من النظام الداخلي ندرس قانون الموازنة ومن ثم قسم الواردات.

نبدأ بمشروع قانون الموازنة

تتلى المادة الاولى:

فتليت المادة التالية

قانون موازنة عام ١٩٧٥

المادة الاولى: تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني سنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٩٧٥ وتنتهي في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٧٥ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الاولى كما تليت، من يوافق عليها يرفع يده

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبلت المادة الاولى ـ تتل المادة الثانية ـ فتليت المادة الثانية. الخ...

الرئيس: قبلت المادة الرابعة عشرة

والكلمة لحضرة الاستاذ فؤاد لحود المحترم،

فؤاد لحود: دولة الرئيس، بالنسبة للوضع المالي الذي تكلم عنه دولة الرئيس منذ عدة اشهر، وقال ان هذه عجزا يربو على ١٢٠٠ مليون ليرة وقد تكلم بعض الزملاء، كما تكلمت شخصيا عن هذا العجز لذلك نود ان نعلم القيمة الاجمالية للقروض حتى تاريخ هذا اليوم.

الرئيس: الكلة لحضرة الاستاذ رينه مهوض المحترم.

رينه معوض: دولة الرئيس، درسنا هذا الامر مفصلا مع معالي وزير المالية السابق بناء لطلب العقيد وكان لدى العقيد رقم واثبتت المالية يومها ان رقمها يختلف عن رقم العقيد، واتفقنا بالنتيجة ان رقم المالية هو الصحيح.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ فؤاد لحود المحترم

فؤاد لحود: دولة الرئيس، القضية اخطر من ان نمر بها مرور الكرام، وهناك مثل يقول: المال هو عصب الحرب، فكيف تريدون ان نقر خدمة العلم ونصرف مئات الملايين من الليرات دون ان نعلم وضع الخزينة لذلك كنت احضر دائما جلسات لجنة المال والموازنة وكان يترك لي المجال حضرة رئيس اللجنة لاعطاء راي، ولم نتفق على راي معين،

حتى وزير المال السابق السيد خالد جنبلاط ومدير المال ودولة الرئيس، والاستاذ جوزف شادر، وانا شخصيا والياس سابا، اختلفوا جميعهم على ارقام العجز الواقع في الخزينة وعلى قيمة القروض، لذلك ارجو ان يسجل ما اقوله اليوم ونود ان لا نصل الى كارثة في الوضع المالي نشبة لما وصلنا اليه من سوء حال في وضع الدفاع.

لذلك انني ارجو ان نعلم ما قيمة القروض في الوضع الحاضر. اما اذا كان دولة الرئيس لا يتمكن من اعطاء هذا الرد، وطبعا هذا معقول هذا معقول. فانني اسجل ما قلته واكتفي بذلك على ان نرجو دولة الرئيس ان يمدنا بمعلومات عن وضع الخزينة.

الرئيس: حضرة الزملاء ان أي اعتراض على الموازنة بعد ان تاخر درسها بهذا الشكل، لا يمكن اصلاحه،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يمكن فقط تسجيله في المحضر اذ لا نستطيع ان نتوقف عن اقرار الموازنة.

والكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: انا ايضا مع العقيد، كنت اولا على رايي بان هنالك عجزا في الخزينة للاسباب التي تعلمونها، والابواب التي تسبب خسارات مستمرة على الخزينة. ومنها مكتب الحبوب والبترول الى اخره... لذلك فكل من يشاء منكم ان يطلع على وضع الخزينة فانا على استعداد لان استقبله في وزارة المال وان اطلعه على كل شيئ. حاليا لا تتوفر عندي الارقام الحقيقية.

الرئيس: نستمر في تصديق بنود الموازنة

تتل المادة الخامسة عشرة. فتليت المادة التالية. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

نصوت الان على الجداول. الخ...

الرئيس: قبل الجدول رقم ٨

والكلمة لحضرة النائب العقيد لحود

فؤاد لحود: جرت العادة على ان يخصص ٢٥ بالمائة من عائدات الكازينو للفنادق كتعويض مقطوع وفي هذه السنة تعلمون جيدا ان موسم الاصطياف هو بحالة سيئة. لذلك اقترح ان ترفع المحصصات التي تمنح للفنادق من ٢٥ بالمائة الى ٥٠ بالمائة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: هناك اناس منكوبون في الحوادث نرجو ان تعطى لهم نسبة معينة من واردات الكازينو. فيعطي ٢٥ بالمئة للفنادق و٧٥ بالمائة للمنكوبين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: اريد ان اذكر حضرة العقيد بان هذه ال ٢٥ بالمائة لم تات اعتباطيا في الموازنة. هناك قانون التوزيع يوزع هذه الامور بهذه النسب. فاعطى للفنادق هذه النسبةلان بعض الفنادق كانت تدير العابا للقمار

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ فؤاد لحود.

فؤاد لحود: انني اقترح رفع نسبة المخصصات للفنادق من ٢٥ الى ٥٠ بالمائة،

الرئيس: بدنا نعرف اية مادة بدنا نعدل.

يطرح الاقتراح.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ امين الجميل.

امين الجميل: بموجب النظام لا يمكن تعديل مادة تتعلق بقانون مستقل، قانون انشاء كازينو لبنان واعطاء كازينو لبنان امتيازات معينة. انشئ ذلك بموجب قانون خاص ولا يمكن بعرض التصويت على قانون الموازنة العامة تعديل قانون اخر. فانني اؤيد هذا الاقتراح وسنعمد الى تصديق مشروع قانون بتعديل القانون الذي يمنح كازينو لبنان امتيازا خاصا.

الرئيس: هنالك اقتراح اخر. يطالب اصحاب هذا الاقتراح بان يخصص ٧٥ بالمائة من عائدات الكازينو الى المنكوبين في الحوادث الاخيرة. يطالب السادة حميد دكروب ونديم نعيم بتخصيص ٧٥ بالمائة من عائدات الكازينو الى المنكوبين.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: نرجع الى المبدا نفسه مال الكازينو موزع بموجب قانون ولاسباب موجبة واردة فيه وبموجب نصوص محددة. لا يمكن لنا ان نتعرض لهذا القانون وهو ليس بين يدينا بان نقول ٧٥ بالماية. ما هكذا تطرح القوانين، ويجب ان يقدم اقتراح ويدرس في اللجنة المالية. وعند ذلك بامكاننا ان نصدق على هكذا اقتراحات.

الرئيس: الرئاسة تطلب من الزملاء اصحاب الاقتراح ان يتقدموا باقتراحات خطية تتناول هذه التعديلات.

ننتقل الان الى درس الموازنات الملحقة.

موازنة المديرية العامة للبرق والبريد: قسم النفقات

الجزء الاول ـ المديرية العامة للبرق والهاتف

الفصل الاول ـ نفقات الاستثمار

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها ٢٨٦٧٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بالبند ١ ـ يرفع يده

اكثرية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ فؤاد لحود.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، هناك خطة في التنمية السداسية، ان الدراسات توضع لتقرا ويعمل بها، في الصفحة ٢٤ جاء: هل التفكير بزيادة الضريبة الحالية او بوضع ضريبة اجمالية على الدخل؟ يرى ان يصار اولا الى تحسين مردود الضريبة الحالية عن طريق التحقق الفعلي وبالتالي العادل بقاعدة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الضريبة، اذ انه ليس من العدل بشيئ زيادة الاعباء على من تستوفي منهم الضريبة حاليا. طالما ان هناك فئة مهمة من المكلفين لا تدفع هذه الضريبة او تدفع جزءا بسيطا منها.

وقد جرى تقرير بمقدار التهرب من ضريبة الدخل بمقارنة المداخيل المصرح عنها والكلفة بالمداخيل الموازنة لها

والمقدرة ضمن نطاق الحسابات القومية. فتبين ان الفرق بين الضريبة المحققة، والضريبة المفروض ان تحقق نظريا، بلغت حوالي ١٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٠.

ان المفروض ان نجني ١٠٠ مليون ليرة زيادة زهذا هو التصميم وهذا الفرق هو على ازدياد سنة بعد سنة.

ونفترض ان معدل الزيادة هو ٦ بالمئة سنويا وهو تقدير مقدار التهرب السنوي من الضريبة خلال السنوات الست، فيصل الى ١٥٤ مليون ليرة.

نحن لا نريد تحميل الحكومة الحالية اخطاء لم ترتكبها لذلك نحن سنقوم بجردة صحيحة وتبين ما هو الوضع، وما هي الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة السابقة، حتى لا ياتي يوم ونضع اللوم على هذه الحكومة الحالية.

١٥٤ مليون ليرة، كان المفروض علينا ان نجبيها زيادة عن السنين السابقة.

انا قرات جريدة، وجدت هذه المؤسسة ظفرت بارباح كذا، لانها لم تدفع ضريبة كذا. وتلك وقعت تحت خسارة كذا.

والحقيقة ونضرب على سبيل المثال مؤسسة خليل فتال دفعت ٦٨٣ الف ليرة لبنانية ضريبة دخل سنة ١٩٧٣ مع العلم ان غيرها من المؤسسات لم تدفع شيئا. هل يا ترى، لا يوجد عندنا، وانا دون ان اخوض بالتفاصيل

ارى هذا الشيئ عيبا كبيرا.

عدا عن ذلك ان ضريبة الدخل يدفع اكثر من نصفها الموظفون. اما البنوك والتجار والمعامل لا تدفع شيئا يذكر. هذا الشيئ لا يجوز ان نستمر عليه. ونحن مصممون الان على فرض ضرائب جديدة، وزارة التصميم قامت بدراسة الخطة السداسية وشرحت كيف يتم التمويل.

لذلك انا اعترض على رقم المئة وخمسة وعشرين مليون ليرة. ومن اللازم ان يكون اكثر من هذا بكثير، قبل ان نأتي ونفرض ضرائب جديدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: دولة الرئيس، نعلم ان العجز في الموازنة مهما كانت ارقامه سواء ٥٩٥ مليون ليرة كما قال

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

الوزير السابق ام اكثر ام اقل، هو عجز دفتري وليس عجز في الميزانية، وفي الخزينة بالمعنى الصحيح. وخصوصا في هذا العام الذي كدنا ننتهي من الشهر السابع ولم ينته بعد اقرار الموازنة. ولكن من الملاحظ بالنسبة لضريبة الدخل التي يجب ان تكون الضريبة الاهم والمورد الاهم للخزينة، وهذا معمول به حتى في البلاد الرأسمالية التي نقلد نظامها. في كل عام نشكو من تدني هذه الضريبة. ونضرب مثلا على ذلك. المحصل من ضريبة الدخل عام ١٩٧٣.

حوالي مئة مليون ليرة.

ان المقدر العام ١٩٧٤ هو مئة وخمسة ملايين ليرة. ولكن تحصيلات الربع الاول من عام ١٩٧٤ هي احد عشر مليون ليرة فقط. ولكن لهذا دلالات.

وان عام ١٩٧٤ ستكون التحصيلات فيه اقل بكثير من العام المرتقب. واعتقد ان مبلغ ١٢٥ مليون ليرة المقدر لعام ١٩٧٥ سيكون اقل بكثير نظرا للفوضى الضاربة اطنابها. وبراينا ان القادرين على الدفع من الذين يجب ان يدفعوا هم الذين يتهربون. لذلك ومرة اخرى، يكالب بالمزيد من التحقيق والمزيد من الجباية.

بالنسبة للضرائب المزمع تحقيقها او احالتها على المجلس، فانني اطالب بالغاء مبدا الضرائب غير المباشرة، واحلال الضرائب المباشرة محلها، وبصورة خاصة الضريبة التصاعدية. عند ذلك نستطيع ان ننمي الخزينة ونسد العجز ونعمل المشاريع. وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخيبر.

البير مخيبر: دولة الرئيس، اعطاني حضرة الزميل العقيد لحود مجالا لكي انتقد ما جاء في برنامج وزارة التصميم والخطة السداسية.

اولا: لا اعلم كيف يمكن لوزارة التصميم ان تقول ان زيادة الضرائب بالنسبة للازدهار يمكن ان تكون سنويا ٦ بالمئة.

ثانيا: نحن دولة غير مصنعة، ومن الصعب ان نقدر، ان كان بواسطة وزارة التصميم او بواسطة غيرها، الانماء الاقتصادي او الانماء الصناعي في البلاد. في الدول الغربية والدول المصنعة، يعود ذلك الى المبالغ التي تضعها الدولة لمساندة الصناعات المختلفة اذا، لا يمكن لنا ان نقول يجب ان تزيد الضريبة ٦ بالمئة على التجار او على اصحاب المعامل الصناعية. نحن نعلم ان هناك صناعات تاخذ من الدولة مساعدة مالية. ونحن نعلم ان بعض الصناعات في ازمة. ونعلم ايضا ان هناك نوعا من الهبوط في الحقل التجاري، في المبيعات وفي الخدمات. كيف يمكن لنا ان نقول يجب ان نزيد الضريبة سنويا ٦ بالمئة. ان هذا القول نوع من التقدير الشكلي، ولذلك ارجو الزميل ان لا يعقد بهذه الدراسة لاننا حتى اليوم لو اردنا ان نصف الخطة السداسية لوجدنا انها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صعبة التنفيذ ليس فقط في هذا المجال بل ايضا في المجالات الاخرى. لهذا ارجو الزميل الكريم ان لا يعقد حساب الدولة وحساب المداخيل على اساس الخطة السداسية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، آن لنا ان نواجه قضية الموازنة بعقلانية وجدية بعيدة المدى.

دولة الرئيس، سنوات ونحن نسمع بالعجز، وهذا العجز يتزايد. وانا لا اضمن اؤكد تاكيدا انه ما استمرت الحال لاوضاع الموازنة على ما نحن عليه فليس العجز فقط ما نصل اليه انما سنصل في الدولة الى افلاس محتم.

نقول بالضريبة، والضريبة ابغض الحلال عند المواطنين ولفرضها شروط. يجب اولا، ان تضبط اعمال وارقام الموازنة بحيث يقلل الهدر ما امكن. ثم تجبى الضرائب المفروضة الجباية التامة او شبه التامة. وبعدها يفكر بالضرائب. فنحن في موازناتنا نبدا الطريق معكوسة. وهذه لن توصلنا الا الى الانهيار والافلاس.

دولة الرئيس، بايجاز وايجاز كلي اقول، مع تسليمنا بأن لبنان والديموقراطية توأمان وان الحرية مفروضة،

الا انه في علم المال في الحياة الديموقراطية يجب ان نضع نصب عيننا ديكتتاتورية العقل في تنظيم الارقام والا

فتنهار الديموقراطية المالية والديموقراطية العامة في البلاد.

اسأل ايضا وايضا مدير عام وزارة المالية الذي رافق درس الموازنة، هل هو راض عن بند واحد من بنود الموازنة في وزارة من الوزارات؟ انا اجزم انه ردد امامي اكثر من مرة ان لا. لذلك يا دولة الرئيس، علينا ان نبدأ الطريق العقلانية الجدية بان نسلم وزارتي التصميم العام والمالية امر تنظيم الموازنة بكل ديكتاتورية لا تقبل التدخل من قبل وزير او مدير او موظف حتى نصل اولا الى ضبط ما امكن من الهدر في ابواب الموازنة.

والهدر تتجاوز نسبته في اكثر الوزارات الستين او السبعين في المائة. فنطالب بالضرائب ونهدر اموال الموازنة بما يتجاوز ومقدار نصف ارقامها. فهذا لا يعقل. وهناك امر اخر يا دولة الرئيس. نقول بالضريبة، وهنا لا بد من التفكير، نفرض الضريبة، وهذا الامر يؤلم ولكنه على مستوى جدي. المواطن العادي يعرف هذا الامر. نفرض الضريبة على المواطن وهناك نواب كانوا وزراء لا يدفعون رسم الماء والهاتف والكهرباء.

الضريبة امر نفساني يجب ان يقدم عليها المواطن برغبة. فيتساءل المواطن، يفرض علي ضريبة من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الضرائب وهناك رسوم ماء وكهرباء لا تسدد من قبل من يتولى امر تنفيذ القانون وجباية الضريبة. وهذا امر فيه استهتار واستهتار كلي يجب ان لا نسمح لانفسنا بان نتخطاه بمثل الفوضى التي الفناها حتى اليوم. والا فلا نتكلم عن عجز انما علينا ان نواجه الافلاس والافلاس المحتم. واظن ان في هذا القول ما يكفي وليس اليوم بعيد. علينا.

اؤكد بان نقول لوزارتي المالية والتصميم العام انتما وانتما وحدكما الديكتاتوريان لتنظيم الموازنة ونحن نتعهد كحكومة بان لا يتدخل أي وزير في شؤون تنظيم الموازنة. عندها يحق لها بان تقول ان لدينا موازنة وبان لدينا اموال تنفق في سبيلها.

تستغربون اذا قلت ان وزارة التصميم ليس فقط لا توافق على هذه الموازنة. انما لا تعترف اطلاقا بانها موازنة.

هذه موازنتنا يا دولة الرئيس التي نعيش في ظلها وانت وقد مارست اعمال وتنظيم الموازنات سنوات وسنوات وسمعتك اكثر من مرة تنادي بالتنظيم. فانت اليوم واليوم وحدك مسؤول عن برمجة الموازنة وتنظيمها بديكتاتورية العقل الذي عهدناه فيكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ بيار حلو.

بيار حلو: دولة الرئيس، بخصوص الخطة السداسية انا افهم من خلال اسمها انها يجب ان تنفذ خلال ست سنوات ـ. انا سؤالي هو من بعد اربع سنوات من صدور هذه الخطة ماذا نفذ من هذه الخطة؟

بخصوص قضية المنكوبين، انا اخشى ان قضية المنكوبين تدرس مثلما درست قضية منكوبي الزلزال. قضية المنكوبين لازم تندرس دراسة شاملة وبدنا نعرف قبل كل شيئ شو المبالغ المتوجبة علينا. لكن ناتي ونبدا بتبرعات للمنكوبين، اما ان نبتدئ بتخصيص بعض الواردات الراجعة للبلديات او الراجعة الى بعض المنافع الاجتماعية ونحولها الى المنكوبين انا اظن بان هذا خطا.

اما بخصوص واردات الدولة، اليوم بدنا ننظر الى الدخل القومي. الدخل القومي عندنا ما يقارب التسع مليارات ليرة. وفي كل البلدان النامية مداخيل الدولة نسبة للدخل القومي قريبة عن الثلث. واقل شيئ ثلاثين بالمائة. اليوم، دراسة سياسة مالية بدنا توصلنا الى ان مدخول الدولة يقارب المليارين ونصف المليار ليرة لبناني. هذه حاجة الدولة اليوم اما بخصوص ضريبة الدخل حتى اذا حسنتها وهذا جوابي للدكتور عبد المجيد مائة ومائتين مليون فنكون بعدنا بعاد عن مبلغ المليارين ونصف مليار الذي نحن بحاجة له. وبنظري انا هذه مش قضية ضريبة تصاعدية، دكتور عبد المجيد. اقول لك لماذا يا دكتور عبد المجيد، لانه راجع الى طريقة مدخول هالدخل القومي. الدخل القومي يمكن ستين بالمائة منه عم يجينا من خارج لبنان بواسطة الخدمات. وبنظري الخدمات والارباح خارج لبنان. يعني بافريقيا والدول العربية بيصعب كثير عليك ان تقدر تاخذ عليه ضريبة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك يجب علينا، نحن في لبنان، ان نستعمل عقلنا ونرى كيف يجب ان نلاقي، وكيف الطريقة وكيف يجب ان نرسم السياسة المالية لنصل الى مبلغ المليارين ونصف الذي نحن بحاجة اليه دون ان نعتمد اعتمادا كليا على ضريبة الدخل. انا فكرت، ولكني لم احضر الدراسة بعد. لقد فكرت بضريبة موجودة في كل دول اوروبا وتسمى TAXE A LA VALEUR AJOUTEE

يعني ضريبة تضاف الى السلع. لا شك ان الجواب هو ان هذه الضريبة هي ضريبة غير مباشرة ويمكن ان يكون لها بعض النواقص اجتماعيا. ويمكن لهذه الضريبة ان نخفف من مشكلتها الاجتماعية اذا وضعت كل وارداتها في المشاريع الاجتماعية. يعني ناخذ من الغني والفقير لكن نستعمل هذا المال للمشاريع الاجتماعية والانمائية.

البير مخيبر: هل هي موجودة.

بيار حلو: اجل. لكن فيها شيئ غير عادل اجتماعيا. بنظري، يجب الا نعود الى القوانين لجباية عشرة ملايين من هنا وعشرة ملايين من هناك. يجب ان نرسم سياسة مالية تستطيع ان توصلنا الى المليارين ونصف التي نحن بحاجة اليها.

فؤاد لحود: ضريبة الدخل وحدها تعطي ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

بيار حلو: لا تعطي اكثر من ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

سليم معلوف: ضريبة الدخل يجب ان تعطي ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: هل هذه دراسة موجودة عندك؟ لكي يكون هناك فائدة من الكلام يجب ان توجد دراسة للعمل بموجبها.

بيار حلو: هناك شاب حضر دكتوراه .T. V. A اسمه «جو دبانه» يعمل مديرا ببنك في بيروت ولدي الكتاب اذا اردتم الاطلاع عليه.

الرئيس: الرئاسة ترجو حضرة الزميل وضع دراسة بصيغة مشروع قانون من اجل ان تصبح صالحة التنفيذ لكي لا تبقى اطروحة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، لا يمكن ان نمر بموضوع ضريبة الدخل دون ان نلفت نظر الحكومة الكريمة الى انه بالاضافة الى القضايا الملحة التي تواجهها، من امن ومن تدابير اجتماعية سريعة، هناك قضية اكثر اهمية هي قضية ضريبة الدخل. لا بد من التذكير بالمناقشات التي حصلت في هذا المجلس في كل مناسبة نوقشت فيها الميزانيات، وكانت كل اراء الزملاء تنصب على وجوب الاهتمام بطريقة التحقق من الضرائب وجباية الضرائب وانه من المبدا المعترف به ماليا ان نسبة ضريبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدخل، عطفا على المدخول القومي، يجب ان تكون ١٠ بالمئة، وهذا ما اقرته جميع القوانين المالية في العالم. فعندما يقول الاستاذ بيار حلو بان دخلنا القومي يساوي ٩ مليارات، ٧ مليارات، يجب ان لا تقل ضريبة الدخل عن ٧٠٠ مليون ليرة او ٩٠٠ مليون ليرة. ولا يمكن ان نقبل، وكنت يا دولة الرئيس من جملة الذين كانوا يحتجون بعلم وبفهم وبخبرة بصورة خاصة عن سبب تقديم الميزانية بما يختص بضريبة الدخل ان تزيد ضريبة الدخل خطوة خطوة، يعني ٩٠ مليونا والسنة التي بعدها ٩٥ مليونا... لا يمكن ان نقبل بهذا المنطق وبهذا التدرج لانه كما قلت، عندما تتناسب ضريبة الدخل في كل دول العالم مع الدخل القومي بنسبة ١٠ بالمئة لا يمكن ان تكون ضريبة الدخل في بلدنا مئة مليون، في الوقت الذي يجب ان تكون ٨٠٠ او ٩٠٠ مليون ليرة. لذلك انه من الملح جدا، وبصورة خاصة منك يا دولة الرئيس وانت على الحكم في وزارة المالية ان لا تترك هذه الفرصة تفوت لبنان الا ان تكون وضعت يدك فعلا على هذا العقد الجهنمي الذي يسعى لان يكون لبنان البلد الوحيد الذي لا تتناسب فيه ضريبة الدخل مع دخله القومي، وبالتالي يخسر هذا القدر الكبير مما كان بامكانه ان يصرف في انماء الوطن، وان تلجا، وانت اليوم ملزم ان تلجا الى ضرائب جديدة نجد انفسنا في موقف حرج للغاية فعلا لكي نوافق عليها، ويمكن ان نكون مضطرين رغما عنا لكي يحصل توازن، وقد وضعتنا وزارة المالية امام هذا الامر الواقع. نطلب منك، وانت اليوم، وبعد الخبرة التي انت فيها ان تضع يدك فورا وبصورة خاصة على موظفي وزارة المال وعلى اساليب وزارة المالية لكي تنقذها حكومة الانقاذ هذه اكبر آفة تعمل في اقتصادنا وفي ماليتنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رينه معوض.

رينه معوض: العجائب ليست من صنع الرجال، ضريبة الدخل تثير اهتمام النواب وهم على حق، لانها اعظم ضريبة، وتصيب الربح حيث يوجد، وفي علم الضرائب، ان ضريبة الدخل هي اعدل ضريبة، لكن نحن نحمل وزارة المالية لوحدها مشكلة ضريبة الدخل في لبنان. لا شك لضريبة الدخل في الجباية يوجد تحقق وايضا قوانين الجباية حسب قطع الحساب وحسب الواقع والضمير نشهد لوزارة المال انه تحسنت تحسنا يقرب من ٩٠ ٪، أي بمعنى ان الضرائب المتوجبة تدفع وتلاحق عند عدم الدفع ما عدا ضريبتين تتاخران من سنة الى اخرى، وهي تتعلق بقانون المدريكو منذ سنة ١٩٥٦ وهذه موقوفة بموجب قوانين وبموجب سياسة حكومية بينما تنتهي المفاوضات وتخطاها الزمن، والضرائب المتوجبة، في قرارات بمجلس الشورى يتوقف التنفيذ عنها. ويبقى التحقق يا دولة الرئيس وهي العلة، التحقق يعني ماذا يجب ان يدفع المكلف لضريبة الدخل، هل يدفع فعلا حسب ربحه او لا... هنا المشكل الكبير لانه يوجد دفاتر عديدة وايضا يوجد تصاريح عديدة، من الصعب على عدد المكلفين في وزارة المالية من المراقبين. ومن مدة وجيزة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كان لكل ١٢٠٠مكلف مراقب واحد، عند خبرة لكن لك يكن لديه الوسائل الالية الالكترونية التي توجد اليوم في وزارة المال.

كان يصعب على مراقب واحد ان يقدر ويحقق ويدقق في حسابات ١٢٠٠ مكلف.

ويبقى الامر الثالث وهي القوانين الضرائبية، ذلك واذا درسنا هذا الموضوع متكاملا، أي تعزيز الجهاز الضرائبي، وجهاز مراقبين الضرائب بالعدد والالات الحديثة وفي الوقت ذاته درسنا من جديد القوانين الضرائبية والسياسة المالية في الاول.

والقوانين الضرائبية الموجودة في لبنان على ضوء التطور والحاجات الانمائية والمشاريع الاجتماعية والمشاريع الوطنية التي يريدها لبنان، حتى نتمكن ان نصل الى الغاية المطلوبة. لان ضريبة الدخل، انا مع الزملاء، لا يجوز في لبنان ان تبقى ١٢٥ مليون ليرة. لكن مش الحق نحملها لجهاز مالي في وزارة المالية ليس هو المسؤول عنها، المسؤولون عنها هي القوانين الموجودة، واكرر ان العدد الموجود في الجهاز ضئيل بالنسبة للحاجة، انا بكل شيئ معكم، ١٢٥ مليون ليرة يجب ان تكون على الاقل ٤٠٠ مليون او ٥٠٠ مليون ليرة، ما فيك تضرب، صحيح انو دخلنا القومي ٩ او ٨ مليار لكن مش كله بيدفع ضرائب، منها القطاع الزراعي ما بيدفع ضرائب منها المنظور وغير المنظور ما بتقدر تعلمو، ومنها . . . ما راح كفي . . . لكن بعتقد نحن بحاجة الى جهاز مراقبين واسع ومتكامل والى اعادة النظر بالقوانين الضرائبية وبصورة عامة بالسياسة المالية، حتى نصل الى الذي نريده، على صعيد التطور والانماء والسياسة الاجتماعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان:

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، ارجو ان تسمح لي ان اهنئ الحكومة لان مجيئ الحكومة لم يطمئن فقط الشعب، بل يظهر انه طمان المجلس فمرت هذه الموازنة بجلسة واحدة بسرعة البرق. وانا مجددا اكرر التهنئة لدولة الرئيس ولاصحاب المعالي الوزراء.

اما بشان الضرائب، فهذا طبعا موضوع شائك ويمكن البحث فيه مطولا، ولا شك ان مقرر لجنة المالية الاستاذ محمد بيضون اعار الموضوع اهمية وكنت اود ان يكون هنا ليبحث معنا الموضوع.

كلمة واحدة اضيفها على ما تفضل به زملائي، نحن اليوم يا دولة الرئيس في عصر الكمبيوتر هذا الكمبيوتر سنة ١٩٦٠ كنا نعتمد عليه لنؤمن دفع المعاشات في الدولة، وعندها قلنا ان مهندسين بامكانهما ان يحلا محل دائرة طويلة عريضة في وزارة المال يعمل فيها اكثر من عشرين موظفا واكثر من خمسة عشر يوما في الشهر من كل شهر لدفع رواتب الموظفين. هذا الموضوع اقترح سنة ١٩٦٠ وانا منذ اسبوع كنت في وزارة المال وكل اعتقادي ان هذا سار واذ علمت ان الموضوع لم يعمل به وآمل من دولة الرئيس ان يعيد النظر به.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكمبيوتر، دولة الرئيس، يمكن ان يحل محل نصف وزارة المال، هناك مثلا ضريبة الاملاك المبنية، هذه الضريبة فيها ضريبة تصاعدية عندما يتجاوز المدخول للفرد عشرين الف ليرة، عندما يكون للفرد عدة عقارات يدفع اكثر للضريبة التصاعدية الى الان لم ار ان الكمبيوتر استعمل لتحديد التحقق في الضرائب، ما اهون ان يوضع الكمبيوتر مجموع عقارات لبنان مع اسماء اصحابها وكل تكه يمكن للكمبيوتر ان يغطي مجموع الضرائب المترتبة على كل مكلف في لبنان. لبنان مجموعة ثلاثة ملايين. أي بنسبة حي في لوس انجلوس او نيويورك.

انا، دولة الرئيس آمل بوجود رئيس الوزارة ان يعاد النظر في هذه القضايا ونخلص من تعيين مراقبين وتعيين وتعيين.. ونستعين بالوسائل الجديدة التي هي افعل واجدى من التعيينات. وهذه الوسائل هي معصومة ايضا عن كثير من الاخطاء وغير الاخطاء التي ترتكب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، في كل سنة، وبالاخص اثناء درس الموازنة ترتفع اصوات كريمة ومخلصة بصدد ضريبة الدخل، تطالب بان تعمل الحكومة على زيادتها او بالاحرى على ايصالها الى المستوى الذي يجب ان تكون عليه.

ومع الاسف تذهب هذه الاصوات ادراج الرياح، وانا لا اريد ان احمل هذه الحكومة ولا غيرها المسؤولية، ولكنني اريد ان نتحمل جميعنا المسؤولية لان كثيرا من الافكار العظيمة يحييها الحماس ليقتلها بعد ذلك الاهمال. يجب ان تظل هذه الاصوات خصوصا بعد الذي حصل، والذي ادمى، ان تظل هذه الاصوات عالية ملحاحة يتجاوب صداها مع هذه النخبة من الوزراء الذين ارتضينا ان نسميهم حكومة انقاذ.

مقاطعة غير مفهومة ـ

ياسيدي لا يهمني من الذي اطلق على هذه الحكومة لقب حكومة الانقاذ، اهي نفسها ام انه الراي العام، ام انه بعض الزملاء. المهم وما نريده ان يكون وما ندعو اليه ان يكون من صميم جوارحنا ان تكون بالفعل حكومة انقاذ.

والانقاذ. ايها السادة لا ياتي فقط عن طريق ايقاف الذي حصل، وحسنا فعلت الحكومة. ولكن هنالك اسباب كلنا نتكلم عنها. انا اليوم وفي طريقي الى هذا المجلس واقولها بدون مبالغة، ولو كان معي آلة تصوير لفعلت، رايت طفلا لا يتجاوز السابعة او الثامنة من عمره يحمل على راسه وبيده لوحين من الخشب عليهما الخبز الساخن، وينتقل من الفرن الى مكان اخر وهو يميل فعلا بهذا الحمل، حقا لو كان لي آلة تصوير لاخذت له هذه الصورة بينما هناك طفل اخر في مثل عمره يكسر من الدمى من الالعاب مما لو حرمه اهله من بعضها لكانت كافية لان تؤمن لهذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الطفل المحروم المسكين المدرسة والعيش والكساء وان تمنع عنه مثل هذا العمل الشاق وهو في سن، احوج ما يكون فيه الى المدرسة والى اللعب والى ان يحوز عطف هذا المجتمع الذي ولا شك اذا استمر وعاش سيصبح، في المستقبل القريب، بعد سبع سنوات فتى مكتمل الرجولة، ويصبح همه ان يخرب في وطنه، لان وطنه لم يحاول ان يصلح من نفسه ولا من عيشه ولا من اخلاقه.

اقول... وبكل اختصار يا دولة الرئيس هذه الماسي يلزمها المال ونحن لا نشك سواء اكنت انت على مقاعد الرئاسة ام في هذا المجلس، لانك تنظر معنا نفس النظرة. وزملاؤك، ايضا كتابة وخطابة حاولوا ان يبينوا كما نبين واكثر، فسؤالي بسيط. هل الحكومة مقتنعة اليوم بان الذي قاله النواب وعلى الاخص حضرة رئيس اللجنة المالية ان بالامكان رفع ضريبة الدخل اذا حسنت جبايتها وتطبيقها الى ٥٠٠ مليون ليرة. اذا كان ذلك صحيح تحقيقها وجبايتها وتطبيقها المهم، بنظري انا، ان نستطيع ان نجمع لصندوق الدولة ٥٠٠ مليون ليرة. اذا كان هذا صحيح، فما هي الوسائل التي ستعملونها؟ هذه الوسائل بنظري اهم اصلاح، اهم شيئ يمكن ان تتحدثون عنه. يكفي ان تغمر الشعب اللبناني بعض الامن الذي انت بصدد تامينه، ونرجو ان يصبح نهائيا والى الابد وتغمر الشعب اللبناني بالفضل. وقفت وانت وزير المال وحكومتك وقلت نحن امنا لكم بدلا من مائة مليون ليرة ضريبة دخل، خمسماية مليون ليرة تنفق على المشاريع، ولا يظل هناك من ينادي بالمحرومين ولا يظل هناك من هو محروم. تنفق على المستشفيات والمدارس والى غير ذلك...

اذا كان يا دولة الرئيس ممكنا وبالاستطاعة ان تجبى هذه الضريبة على الشكل الذي نوه به الزملاء، واكرر على الاخص رئيس لجنة المالية الذي اعتبره مسؤولا عن الكلام الذي قاله ههنا. ارجوك يا دولة الرئيس ان تخصص جهدك بعد اليوم وكل طاقاتك التي ليست بالقليلة ونحن نعرف انك رجل جد وعمل لتحديد هذه الطريق وان تطلع علينا بعد مدة وتقول، حققنا كل الوسائل سواء التي تكلمت عنها من حيث التحقيق وغيره. يهمني ان آتي الى هنا ولا اعود الى هذه النغمة السنة المقبلة اثناء درس الموازنة واقول مائة مليون لا تكفي، بالامكان جباية اربعمائة او خمسمائة مليون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور زكي مزبودي.

زكي مزبودي: لم يكن بودي ان اتكلم بموضوع الضرائب على اعتبار ان ما قيل في هذا المجلس وفي المجالس السابقة اصبح يشكل موسوعة ضخمة جدا. وانما اريد ان اذكر دولة الرئيس وهو الذي عايش المالية مدة طويلة بان موضوع الضرائب يتعلق بعدة عوامل: الموظف، سواء اكان من حيث العدد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والعدة. والضمير والمكلف سواء اكان ايضا من حيث الضمير او من يقوم بمراقبة اعماله.

لا شك ان وزارة المالية قامت بخطوات واسعة جدا في حقل زيادة عدد الموظفين واعتقد ان العدد لا يزال ضئيلا جدا. لا بد من مضاعفة العدد اضعافا اضعافا، على اعتبار ان الموظف هو انسان لديه وقت محدود. كما ان التدريب والتعليم في حقل الضرائب الذي هو بحاجة ايضا الى تعزيز والمراقبة على اعمال مراقبي الضرائب، بواسطة الاجهزة لا بد ايضا من تعزيزها، مع لفت النظر الى ضرورة تعزيز الناحية المادية لدى الموظف الضريبي الذي يحكم باموال الناس.

اما من حيث المكلف، فعلى الرغم من جميع محاولات التوعية. لا يزال هناك مجال واسع جدا للتهرب من الضرائب. وقد تكون هذه العادة متاصلة لدى بعض اللبنانيين. لا سيما في الحقول التي يتعذر على المراقب اكتشافها. لا سيما في حقل المهن الحرة والتي تقوم على المخابرات التلكسية او الهاتفية وغيرها.

وليس هنالك من مادة ملموسة لمراقبتها. لذلك كان لا بد من تعزيز مهنة مراقبي الحسابات. لدى وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع قانون يتعلق بمهمة الحسابيين ومراقبي الحسابات. ارجو ان تعطي الاهمية لهذا المشروع. وان يتضمن نصوصا تعزز مراقب الحسابات اولا من حيث الكفاءة وتجعله مسؤولا عن اية مغايرة او اساءة قد تكون موجودة في حسابات المكلف. اكتفي الان بهذا النذر اليسير.

الرئيس: ننتقل الى البند ٢ من ضريبة الدخل

الرئيس: البند ٢ ـ ضريبة الدخل ١٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

اكثرية. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير ابو فاضل

منير ابو فاضل: دولة الرئيس، في موازنة وزارة المالية اتفقنا مع دولة الرئيس وزير المالية، ان ينقل من بند الى بند مبلغ ٤٠ الف ليرة لمساعدة الصليب الاحمر بنك الدم. ولجنة المالية وافقت على المشروع. بالاساس اعترض الدكتور البير مخيبر على مشروع بنك الدم ـ وهو ليس بنك الدم. هو بنك الدم للصليب الامر ودولة الرئيس معالي وزير المالية قد وافق على هذا الشيئ.

الرئيس: الاقتراح هو نقل مبلغ ٤٠ الف ليرة من بند الى بند وقد ورد كتاب من معالي وزير الصحة بهذا الصدد يقول فيه: «ارجو نقل مبلغ قدره ٤٠ الف ليرة من البند ٢٣ ـ الفقرة ـ ١ ـ الجزء الثاني ـ ادوية ومواد كيماوية ولقاحات وامصال وحليب مجفف، الى البند ٢٠ ـ مساعدات ومساهمات انمائية (مساعد، لبنك الدم في مؤسسة الصليب الاحمر)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل به يرفع يده

ـ اكثرية ـ

الرئيس: قبل الاقتراح

يتل ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٧٥ في الساعة العشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٢ تموز سنة ١٩٧٥ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب ابسادة: فريد جبران، ادمون رزق، راشد الخوري، كاظم الخليل، ادوار حنين، بهيج تقي الدين، بشير الاعور، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، عزيز عون، كمال جنبلاط، امين الحافظ، بطرس حرب، صالح الخير، طلال المرعبي، فؤاد غصن، مرشد الصمد، موريس فاضل، حسن اليسن، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة: رشيد الصلح، فؤاد طحيني، ارا يراونيان، نزيه البزري، جوزيف سكاف، محمد يوسف بيضون، حبيب كيروز، رفيق شاهين، علي العبد الله، نديم سالم، صبري حمادة، سليم الداوود، بيار الجميل

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي واصحاب المعالي الوزراء، عادل عسيران، الامير مجيد ارسلان، غسان التويني.

افتتح دولة الرئيس الجلسة، وبعد تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة، استأنف المجلس مناقشة الموازنة لعام ١٩٧٥ فصدق:

- قانون تحديد الموازنة العامة والموازنات الملحقة ١٩٧٥ بالاكثرية.
- مشروع الموازنات الملحقة لعام ١٩٧٥ بالاجماع

وصدق ايضا على قسم الواردات من مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٥ بالاجماع

- ووافق على نقل ٤٠ الف ليرة من بند الى بند في وزارة الصحة.
- وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

حضرات الزملاء، هنالك قوانين من شانها زيادة الواردات، منها ما هو جاهز للدرس في هذا المجلس، لذلك ارجو ان لا نتخلف عن موعد الجلسات من اجل البت بهذه القوانين، والجلسة المقبلة، الثلاثاء المقبل قبل الظهر

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، اريد ان الفت نظر المجلس الكريم الى ان الموازنة كما صدق عليها هي غير متوازنة ما لم يصار الى التصديق على مشاريع القوانين التي تؤمن مداخيل جديدة. لذلك نشر الموازنة بهذا الشكل عمل غير دستوري.

الرئيس: دولة الرئيس، ارجوك، عمليا الموازنة غير متوازنة، ولكن لا اعتقد بان العمل غير دستوري. وكان يجب ان تقر هذه القوانين من قبل، ولكن الاحداث هي التي جعلت التاخير يستمر الى الان ولكن تصديق الموازنة دستوري.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٢٩ تموز سنة ١٩٧٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

امينا السر

امين الجميل

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

احسان ابو خليل

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher